صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية

أحدث "صندوق التنمية القروية" بموجب قانون المالية لسنة 1994، (الفصل 44)، كما تم تعديله وتتميمه بقوانين المالية لسنوات 2000 و2012 و2013 و2015. وقد تم إحداث الصندوق من أجل ضبط حسابات البرامج المندمجة للتنمية القروية، كما أنيطت به ابتداء من سنة 2012 مهمة التكفل بالبرامج المندمجة لتنمية المناطق الجبلية.

يسهر على تدبير موارد الصندوق عدة متدخلين، ويتعلق الأمر أساسا بمصالح رئيس الحكومة (بصفته آمرا بالصرف خلال المرحلة المعنية بالتقييم) وبالمصالح المركزية للوزارات المكلفة بالفلاحة وبإعداد التراب وبالمالية، بالإضافة إلى مصالح الآمرين بالصرف المساعدين.

وقد أسندت مسؤولية الآمر بالصرف إلى رئيس الحكومة منذ إحداث الصندوق، ثم إلى الوزير المكلف بالفلاحة بموجب قانون المالية لسنة 2016. وفيما يتعلق بالآمرين بالصرف المساعدين، فقد تم بموجب قراري الوزير الأول رقم 3.129.59 بتاريخ 16 يوليوز 1995، ورقم 3.97.96 بتاريخ 5 يونيو 1996 تعيين الوزير المكلف بالفلاحة والوزير المكلف بالأشغال العمومية آمريْن بالصرف مساعدين. غير أن عدد الآمرين بالصرف المساعدين ارتفع بعد ذلك ليصل خلال سنة 2015 إلى 178، موزعين على الشكل التالي: 65 آمرا بالصرف تابعا للوزارة المكلفة بالفلاحة والصيد البحري و18 تابعا للوزارة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب و83 واليا وعاملا و12 مديرا لمؤسسات عمومية.

وقد ساهم الصندوق خلال مرحلة الجفاف التي شهدها المغرب في منتصف التسعينيات في تمويل مشاريع تزويد بعض المدن بالماء الصالح للشرب ودعم صندوق الكوارث الطبيعية وحماية الغابات والمنتوجات الفلاحية. كما استفاد خلال هذه الفترة من مساهمات مالية في إطار برنامج محاربة آثار الجفاف.

وقد أعيد النظر في مفهوم التنمية القروية ابتداء من سنة 2007، وذلك في إطار مقاربة جديدة لتنمية وإعداد التراب الوطني والتي تروم، بالإضافة الى الجانب الفلاحي، إدخال الأبعاد المتعلقة بتعزيز البنيات التحتية وتحسين الدخل والتنمية البشرية إلى مفهوم التنمية. في هذا الإطار، تم إبرام اتفاقية بتاريخ 08 أكتوبر 2008، تروم تعبئة وتدبير موارد الصندوق من طرف كل من وزارتي الفلاحة والتعمير، بحيث تم رصد 60 في المائة من موارد الصندوق لتمويل المشاريع الفلاحية بالمناطق السقوية والبورية والرعوية والجبلية، و40 في المائة لدعم المشاريع الرامية إلى النهوض بالمجالات الترابية ومواكبتها وتثمين وتأهيل قدراتها الفلاحية وغير الفلاحية.

وتستعمل موارد الصندوق في الوقت الحالي من أجل تنفيذ برامج وأنشطة التنمية القروية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياحية في مختلف جهات وأقاليم المملكة، كما هو الشأن بالنسبة للمشاريع المرتبطة بفك العزلة والري وإعداد المجال الفلاحي وتنمية الفلاحة التضامنية ودعم برنامج محاربة آثار الجفاف وتأهيل المراكز القروية ودعم الأنشطة المدرة للدخل.

I. ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات

أسفرت مراقبة تسيير الصندوق عن تسجيل مجموعة من الملاحظات همت المحاور التالية:

أولا. تدبير موارد صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية

بلغت موارد صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية خلال العشر سنوات الأخيرة حوالي 6.948 مليون درهم. في هذا الصدد، لم يكن الصندوق يتلقى قبل سنة 2008 أية موارد باستثناء الترحيلات الناتجة عن الاعتمادات المفتوحة برسم سنتي 2000 و2001، والتي بلغت على التوالي 1.200 و2.200 مليون درهم. ويبين الجدول التالي تطور مبالغ الموارد والترحيلات بين سنتي 2015 و2005 :

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التحويلات من الميزانية العامة	-	-	-	300	500	500	500	1.000	1.500	1.324	1.324
الرصيد المرحل من السنة الفارطة	389	340	288	269	509	743	992	1.114	1.069	1.082	1.287

المصدر: قوانين المالية ووضعيات الترحيلات وبرامج الاستعمال

وقد أثار تحليل موارد الصندوق خلال هذه الفترة الملاحظات التالية:

➢ ضعف الموارد المخصصة للصندوق

من أجل تحقيق تنمية قروية متعددة الأبعاد (اجتماعية واقتصادية وبيئية) تم تبني مقاربات مندمجة تعتمد على البعد المجالي وإشراك السكان المحليين. غير أن تفعيل دور الصندوق لم يتم إلا ابتداء من سنة 2008 ولم يتم تعزيز الموارد المخصصة له إلا ابتداء من سنة 2012. فيما اقتصرت موارده حصريا على الحصة المحولة من الميزانية العامة بالإضافة للموارد الاستثنائية كالهبات وفائض صندوق المقاصة والموارد التي كانت تخصص سابقا لمحاربة آثار الجفاف.

➢ التأخر في تحويل الاعتمادات المرصودة في قوانين المالية

من خلال تحليل البرمجة المالية للصندوق، تم الوقوف على فرق مهم بين المخصصات المرخص بإنفاقها على مستوى قوانين المالية والاعتمادات المضمنة فعليا في الميزانية المخصصة لرئيس الحكومة والتي تمثل الاعتمادات الفعلية المرصودة لتنفيذ النفقات المرتبطة بإنجاز المشاريع المبرمجة.

في هذا الصدد، يتم إدراج الفرق في باب "التكاليف المشتركة"، فيما يتم تسجيل المبالغ المقابلة كاعتمادات غير مبرمجة على مستوى برامج استعمال الصندوق، بحيث بلغت خلال الفترة 2012-2015 ما يناهز 3.500 مليون درهم. في المقابل استفاد الصندوق خلال نفس الفترة من تحويلات بمبلغ 2.330 مليون درهم متأتية من باب "التكاليف المشتركة".

على صعيد آخر، تتسم عملية تحويل الاعتمادات من باب "التكاليف المشتركة" بالبطء نظرا لضرورة إعداد قرار تحويل من طرف مديرية الميزانية وتوجيهه إلى الوزير المكلف بالمالية من أجل التوقيع عليه، ثم إلى الخازن الوزاري من أجل وضع تأشيرته، قبل إرساله إلى مديرية الشؤون الإدارية والعامة، وهو ما ينعكس على البرمجة المالية المتعلقة ببعض البرامج والمشاريع المقترحة من طرف الآمرين بالصرف المساعدين.

➢ ارتفاع نسبة الأرصدة المرحلة من موارد الصندوق

بين تحليل وضعية تطور موارد الصندوق خلال الفترة 2005-2015 ارتفاع نسبة المداخيل المرحلة والتي تتجاوز الاعتمادات المفتوحة من الميزانية العامة. في هذا الصدد، انتقلت حصة الأرصدة المرحلة من موارد الصندوق من 269 مليون درهم خلال سنة 2008 إلى 1.287 مليون درهم خلال سنة 2015، وهو ما يعادل نسبة 49 في المائة من مجموع مداخيل هذه السنة، و80 في المائة من مداخيل الصندوق قبل تحويل مبلغ مليار درهم من باب "التكاليف المشتركة" بتاريخ 14 دجنبر 2015.

➢ توزيع موارد الصندوق بين وزارتي الفلاحة والتعمير

تم توزيع موارد الصندوق بين قطاعي الفلاحة والتعمير وفق مقاربتين مختلفتين. المقاربة الأولى تم تطبيقها خلال الفترة 2008-2011 بناء على مقتضيات اتفاقية 2008، حيث تم منح 60 في المائة من موارد الصندوق لفائدة وزارة الفلاحة من أجل تمويل مشاريع التنمية الفلاحية على مستوى المناطق السقوية والبورية والجبلية و40 في المائة لفائدة وزارة التعمير من أجل تمويل المشاريع المجالية. أما المقاربة الثانية التي تم اعتمادها خلال الفترة 2012-2014 فتميزت بتوزيع جزافي لاعتمادات الصندوق من طرف مديرية الميزانية حسب اقتراحات القطاعات بسبب عدم تجديد اتفاقية 2008.

تجدر الإشارة، إلى أن الفصل الثاني من اتفاقية 2008 ينص على إحداث اللجنة الوطنية للإشراف التي عهد إليها بالمصادقة على المشاريع المرشحة للاستفادة من اعتمادات الصندوق. تتكون هذه اللجنة من ممثلين عن عدة قطاعات وزارية من بينها وزارات الداخلية والفلاحة والتعمير والمالية بالإضافة للمعنيين المباشرين بالمشاريع. غير أن هذه اللجنة لم يتم إحداثها وبالتالي لم تتم المصادقة على المشاريع المبرمجة. علاوة على ذلك يتم اقتراح المشاريع من طرف وزارتي الفلاحة والتعمير دون أي تنسيق مسبق.

على مستوى نسب توزيع موارد الصندوق خلال الفترة 2008-2014، استفادت وزارة الفلاحة من 75 في المائة من مجموع الاعتمادات المفتوحة، مقابل 25 في المائة لفائدة وزارة التعمير. وقد خصصت وزارة الفلاحة جزءا مهما من الاعتمادات المرصودة لتغطية البرامج ذات الطابع الاستعجالي كبرامج محاربة آثار الجفاف والفيضانات.

➢ انخفاض نسبة استعمالات موارد الصندوق

بلغت نسبة استعمالات صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية حوالي 50 في المائة كمعدل خلال الفترة 2008-2015. فبالرغم من الزيادة الملموسة التي عرفتها موارد الصندوق خلال هذه الفترة (انتقلت من 590 مليون درهم إلى أكثر من 2 مليار درهم)، فإن استعمالات هذه الموارد عرفت انخفاضا ملموسا خاصة خلال السنوات المالية 2011 و2012 و2014.

موارد واستعمالات الصندوق خلال الفترة 2008-2015 (بمليون الدرهم)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
موارد الصندوق	590,00	1.009,00	1.243,00	1.492,00	2.114,00	2.569,00	2.406,00	2.611,00
استعمالات الصندوق	401,00	932,00	943,00	557,78	522,79	946,74	287,54	460,00
النسبة المئوية	**68**	**92**	**76**	**37**	**25**	**37**	**12**	**18**
استعمالات وزارة الفلاحة والصيد البحري	122,30	631,89	643,02	358,65	400,00	702,17	127,17	460,00
النسبة المئوية	**21**	**63**	**52**	**24**	**19**	**27**	**5**	**18**
استعمالات وزارة التعمير وإعداد التراب	-	300,00	300,00	199,14	122,79	244,58	159,93	-
النسبة المئوية	**0**	**30**	**24**	**13**	**6**	**10**	**7**	**0**

في هذا الإطار، يوصي المجلس الأعلى للحسابات باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل توزيع موارد الصندوق بناء على مقاربة واضحة وموضوعية تأخذ بعين الاعتبار المنهجية التشاركية بين مختلف المتدخلين وتكامل وتلقائية البرامج المزمع تمويلها.

ثانيا. التخطيط الاستراتيجي وإطار حكامة الصندوق

في هذا الإطار، لوحظ ما يلي:

➢ الاستخدام الظرفي لصندوق التنمية القروية وغياب خطة موحدة للتنمية القروية

في غياب استراتيجية محددة بدقة، تم استخدام الصندوق خلال الخمسة عشر سنة السالفة بطريقة ظرفية في مواجهة الطوارئ أو من أجل مواكبة المقاربات المعتمدة من قبل مختلف القطاعات في مجال التنمية القروية. في هذا السياق، تم استخدام موارد الصندوق خلال الفترة 1999-2015 لتمويل مشاريع معدة من طرف وزارتي الفلاحة والتعمير، في إطار الخطة 2020 للتنمية القروية" و"الخطة الوطنية للتنمية القروية" و"الخطة الوطنية لتنمية المناطق الجبيلة".

في هذا الإطار، يوصي المجلس بالسعي إلى بلورة خطة موحدة تهدف الى التنسيق بين جميع المشاريع القطاعية وتشجيع المقاربة التشاركية المسؤولة بين مختلف المتدخلين قصد تحقيق أهداف التنمية القروية والمناطق الجبلية وضمان استدامتها.

➢ تغيير مستمر للهيئات المكلفة بالتنمية القروية

تم تدبير صندوق التنمية القروية في إطار هيئات مكلفة بالتنمية القروية تابعة لوزارتي الفلاحة والتعمير وإعداد التراب الوطني. غير أن هذه الهيئات اعتمدت مقاربات مختلفة في تداول ملف التنمية القروية، كما عرفت تغييرات متكررة على مستوى هيكلتها، مما أثر سلبيا على نجاعة وفعالية تدبير الصندوق، لاسيما من حيث تحقيق الأهداف المتوخاة من وراء إنشائه.

في هذا الصدد، تم تكليف وزارة الفلاحة خلال سنة 1998 بمهام التنمية القروية. وبعد الإعلان عن استراتيجية 2020 في سنة 1999، تم انشاء المجلس البين-وزاري الدائم للتنمية القروية الذي كلف بمهام إعداد تصور للعمل الحكومي في مجال التنمية القروية وكذا توجيه وتنسيق هذا العمل. بعد ذلك، تم إحداث كتابة للدولة مكلفة بالتنمية القروية منتدبة لدى نفس الوزارة من 2004 إلى غاية 2007. كما أحدثت كتابة للدولة مكلفة بالتنمية الترابية منتدبة لدى وزارة السكنى والتعمير وإعداد المجال سنة 2007. وعهد بملف تنمية العالم القروي إلى المجلس الوطني للسكنى. غير أن مهمة التنمية القروية أعيدت إلى وزارة الفلاحة والصيد البحري من جديد في سنة 2012، حيث تم تكليفها بتقديم اقتراح السياسة الحكومية للتنمية القروية والحرص على تنزيلها بتشاور مع السلطات الحكومية المعنية. وقد تم خلال سنة 2013 إحداث لجنة جديدة بين-وزارية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.

وقد تم تسجيل بعض النقائص على مستوى تسيير هيئات الحكامة نذكر من بينها عدم انتظام اجتماعات اللجنة البين-وزارية والتأخر في تنفيذ مهامها وعدم تمثيل بعض القطاعات التي تعنى بالتنمية القروية داخل اللجنة، بالإضافة إلى التأخر في تعيين اللجنة الوطنية واللجان الجهوية.

➢ غياب التنسيق في إعداد البرامج ومخططات العمل

سجل المجلس وجود فصل تام في التخطيط المتعلق بالبرامج الممولة من طرف الصندوق بين قطاعي الفلاحة وإعداد التراب الوطني، وهو ما تبين من خلال اللقاءات التي أجريت مع المسؤولين ودراسة مسار البرمجة والتخطيط. في هذا الصدد، يقوم كل قطاع على حدة بوضع مخططات العمل المتعلقة به وإرسالها إلى رئيس الحكومة الذي يرسلها بدوره إلى مديرية الميزانية بوزارة المالية. ويتم عقد اجتماعات عمل مع قطاع إعداد التراب ومع القطاع المكلف بالتنمية الفلاحية، كل على حدة، من أجل إتمام بلورة هذه المخططات دون أدنى تنسيق بين القطاعين. ويتم التحكيم بين المشاريع على أساس المبالغ الإجمالية المحددة لكل آمر بالصرف مساعد في حدود الموارد المتوفرة، دون الأخذ بعين الاعتبار معايير الاندماج أو التكامل بين البرامج والمشاريع والمخططات.

➢ تداخل في مجالات اختصاصات القطاعين

حسب اتفاقية 2008، يتكلف قطاع الفلاحة بالمشاريع ذات الطابع الفلاحي في حين يتكلف قطاع إعداد التراب الوطني بالمشاريع المرتبطة بتنمية المجالات الترابية. إلا أنه تم الوقوف على تداخل الاختصاصات بين القطاعين على مستوى إنجاز العديد من المشاريع والمخططات، لاسيما بالنسبة لوزارة إعداد التراب الوطني التي ساهمت في تمويل مجموعة من العمليات التي تدخل في اختصاص قطاع الفلاحة، كما هو الشأن، على سبيل المثال ب "مخطط التنمية لسلسلة الجمال لجهة العيون بوجدور الساقية الحمراء" و"مشروع التحسيس بأهمية إحداث تجمعات لانتقاء قطعان الصردي" و"مخطط تثمين وتحويل الصبار بالجماعة القروية أولاد كواش بخريبكة".

تبعا لما سبق، يوصي المجلس بما يلي:

- **العمل على تفعيل دور اللجان البين-وزارية (الوطنية والجهوية) المكلفة بالتنمية القروية لضمان تنفيذ الخطة المعتمدة وتوحيد الرؤية وتشجيع المشاورات وتفادي تداخل الاختصاصات؛**
- **الحرص على تحديد آليات وأدوات الحكامة المتعلقة بإعداد وتحكيم البرامج وانتقاء المشاريع والتمويل المنتظم والقار.**

ثالثا. قيادة وتتبع المشاريع والمبادرات الممولة بواسطة الصندوق

فيما يخص هذا المحور، تم تسجيل الملاحظات التالية:

➢ غياب آليات تتبع وتقييم ومراقبة العمليات الممولة بواسطة الصندوق

تم إحداث الصندوق دون تحديد الأدوات الكفيلة بحسن تدبيره، لاسيما ما يتعلق بالحكامة والتتبع والتقييم والمراقبة، بحيث اقتصر القانون المحدث للصندوق على تعيين الآمر بالصرف، في حين تم إغفال الآليات المتعلقة بإعداد وتحكيم البرامج المقترحة وتتبع وتقييم المنجزات وتحديد معايير انتقاء المشاريع وتأمين تمويل منتظم وقار للصندوق. وهو ما أدى إلى غياب الانسجام والتكامل والاندماج بين مختلف المبادرات في مجال التنمية القروية.

➢ ارتفاع عدد الآمرين بالصرف المساعدين

بلغ عدد الآمرين بالصرف المساعدين 178 خلال سنة 2015. في هذا الإطار، على مستوى المحلي لوزارة الفلاحة والصيد البحري، تم إسناد مهمة اختيار وإنجاز المبادرات وتدبير الاعتمادات المرصودة من الصندوق إلى المديريات الجهوية والإقليمية والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي. أما على المستوى المركزي والجهوي فتتم برمجة الميزانية واختيار المشاريع من طرف المديريات التقنية للوزارة التي تقوم بتحديد الأولويات بين المشاريع المدرجة.
أما على مستوى وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني، فتتم برمجة اعتمادات الصندوق من طرف مديرية إعداد التراب. غير أنه منذ سنة 2014، تم تكليف مديرية دعم التنمية الترابية بهذه المهمة. أما على مستوى إنجاز المبادرات المبرمجة، فقد تم تكليف المفتشيات الجهوية للتعمير وإعداد التراب بهذه المهمة. كما تجدر الإشارة إلى أنه من مجموع 16 مفتشية إقليمية، تم تفويض الاعتمادات لتسع مفتشيات فقط، في حين قامت الوزارة بإنجاز المشاريع المبرمجة في الجهات الأخرى عن طريق المصالح التابعة لعمال الأقاليم.

لذلك فإن تعدد المتدخلين يشكل عائقا أمام انسجام القرارات القيادية كما ينعكس سلبا على برمجة وانتقاء المشاريع ذات الأولوية الممولة بواسطة الصندوق.

➢ نقائص تنظيمية في مجال تتبع المشاريع

قامت وزارة الفلاحة والصيد البحري بإنشاء جدول قيادة من أجل تسهيل عملية التتبع المالي لاعتمادات الصندوق وذلك في إطار إعادة تنظيم مصلحة مراقبة التسيير. كما تم توفير "آلية معلوماتية" لتتبع المشاريع الممولة بواسطة الصندوق، وذلك بشراكة بين مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية ومديرية النظم المعلوماتية. فيما تقوم المديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة ومكاتب الاستثمار الفلاحي بالتتبع التقني لمشاريع فك العزلة والمشاريع المتعلقة بالسقي، لكن دون أن يتم تعيين الهيئات والمسؤولين المكلفين بتتبع المشاريع بصفة منتظمة.

على صعيد آخر، تبين عدم قيام المصالح المتدخلة بالإعداد المنتظم لتقارير التتبع وتقارير انتهاء تنفيذ الصفقات وتقارير المراقبة والتدقيق الداخليين للصفقات، بحيث يقتصر الأمر على إنجاز بعض التقارير من طرف بعض المديريات، كما هو الشأن بالنسبة للمديرية الإقليمية للفلاحة بتزنيت التي تقوم بإعداد تقارير الأنشطة وتقارير لكل مشروع تتضمن الإنجازات والصعوبات.

على مستوى وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني، تم إعداد جداول لتتبع المشاريع تتكلف بتعبئتها المفتشيات الجهوية. كما تم إنجاز نظام معلوماتي (جغرافي) يتيح التتبع والتحيين الآني للمعلومات المتعلقة بهذه المشاريع وتوزيعها. غير أن المجلس سجل في هذا الإطار عدم انتظام عملية إعداد جداول التتبع وتقديمها للمصالح المركزية وغياب التتبع الدقيق وتحيين المعطيات، بالإضافة إلى صعوبة اندماج المعلومات وعدم تغطيتها لجميع المجالات من قبل النظام المعلوماتي سالف الذكر.

تبعا لما سبق، يوصي المجلس بالعمل على وضع جداول قيادة وتحديد آليات تتيح تتبع وتقييم البرامج والمشاريع بطريقة مندمجة، وكذا مؤشرات تساعد على تقييم الإنجازات وتجاوز الصعوبات، وذلك من أجل الرفع من مستوى فعالية ونجاعة العمليات الممولة بواسطة الصندوق. كما يوصي بتأهيل النظم المعلوماتية بما يضمن التحيين الآني للمعلومات.

رابعا. إعداد وتنفيذ اتفاقيات الشراكة

تعتبر اتفاقيات الشراكة من أهم آليات تدبير موارد الصندوق، بحيث ساهمت في تكريس المنهجية التشاركية بين مختلف المتدخلين في مجال التنمية القروية. في هذا الإطار، تم إبرام اتفاقيات شراكة ثنائية الأطراف وأخرى متعددة الأطراف على المستوى المركزي، من خلال المصالح المركزية للوزارات، وكذا على المستوى المحلي، من خلال المصالح الخارجية والمؤسسات العمومية المحلية والجماعات الترابية. غير أن تقييم البعض من هذه الاتفاقيات أثار بعض الملاحظات:

1. على مستوى وزارة الفلاحة والصيد البحري

➢ غياب إطار نموذجي للاتفاقيات

لم تتم صياغة إطار نموذجي للاتفاقيات يتناول كل الجوانب الكفيلة بتحقيق حكامة تواكب مختلف مراحل تنفيذ المشاريع التي لها نفس الأهداف في مجال تنمية المناطق القروية والجبلية، وهو ما انعكس على شمولية بعض الاتفاقيات.

فعلى سبيل المثال، أشارت بعض الاتفاقيات إلى إحداث لجان مركزية وإقليمية للقيام بمهام القيادة والتتبع والتقييم، كما هو الشأن بالنسبة لاتفاقية برنامج التأهيل الترابي والاتفاقية التي همت إقليم إفران، في حين أن الاتفاقية التي همت إقليم أزيلال أشارت إلى إحداث لجنة إقليمية فقط للقيام بهذه المهام.

في نفس السياق، نصت اتفاقية أزيلال على تكليف الجماعات الترابية بإنجاز المشاريع المتعلقة بإصلاح وصيانة البنيات التحتية واستغلال التجهيزات المنجزة باستثناء مشروع الكهربة الذي يدخل في دائرة اختصاص المكتب الوطني للماء والكهرباء، غير أن الاتفاقية التي همت إقليم إفران لم تتطرق لهذا الجانب.

➢ ضعف التنسيق بين الشركاء على مستوى تنفيذ اتفاقية "برنامج التأهيل الترابي 2011-2015"

تم توقيع اتفاقية "برنامج التأهيل الترابي 2011-2015" في شهر مارس 2011 بين الوزارات المكلفة بالداخلية والتجهيز والفلاحة، بهدف تقوية البنية التحتية للعالم القروي، خاصة في شقه المتعلق بفك العزلة عن 207 جماعة قروية تنتمي لـ22 إقليما. وقد بلغت الكلفة الإجمالية للبرنامج 2,5 مليار درهم، بما فيها مساهمة الصندوق عن طريق وزارة الفلاحة، والتي بلغت 200 مليون درهم، أي بمعدل 40 مليون درهم في السنة على مدى خمس سنوات.

في هذا الإطار، حولت وزارة الفلاحة إلى وزارة التجهيز مبلغ 32,5 مليون درهم خلال سنة 2011، غير أنها لم تقم بتحويل المساهمة المتعلقة بسنتي 2012 و2013 بسبب عدم توصلها بالمعلومات المتعلقة بالمشاريع المبرمجة. وقد أكدت مديرية التنمية القروية والمناطق الجبلية، خلال اجتماع التتبع المنعقد في سنة 2013، أن الوزارة مستعدة لأداء مساهمتها ابتداء من سنة 2014 مطالبة في نفس الوقت بمزيد من التنسيق وتبادل المعلومات حول تدبير البرنامج. من أجل ذلك، تم توقيع ملحق للاتفاقية في شهر مارس 2013 من أجل إعادة برمجة مساهمة وزارة الفلاحة وكذا تدعيم التنسيق بين المتدخلين بحيث أصبح حضورهم إلزاميا في لجان التتبع على الصعيدين الوطني والإقليمي.

تجدر الإشارة إلى أن وزارة الفلاحة حولت إلى وزارة التجهيز مبلغ 87 مليون درهم خلال سنتي 2014 و2015 (على إثر توقيع ملحق الاتفاقية سالفة الذكر). كما شاركت مديرية التنمية القروية والمناطق الجبلية في اجتماعات التتبع (بتواريخ 30 أكتوبر و20 دجنبر 2013 و31 يناير 2015)، وتوصلت بوضعيات متابعة تنفيذ البرنامج (خلال شهري ماي ويونيو 2014 وشهر ماي 2015).

غير أن هذا التنسيق تم على المستوى المركزي دون أن تشارك وزارة الفلاحة في برمجة المشاريع وتقديم الاقتراحات، وفي التتبع والتنسيق على المستوى المحلي.

- **التأخر في تنفيذ اتفاقيتي تأهيل الطرق وتهيئة المسالك لمنطقتي "إسن-سوس العليا" و"ماسة" وتعديل تركيبتهما المالية**

أبرمت الاتفاقية المتعلقة بمنطقة "إسن وسوس العليا" في شهر نونبر 2008 ما بين وزارة الفلاحة والمجلس الإقليمي لتارودانت ومجلس جهة سوس-ماسة-درعة، بهدف إنجاز 15 كيلومتر من الطرقات المعبدة وتهيئة 35 كيلومتر من المسالك خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2010، بكلفة إجمالية تقدر بـ20 مليون درهم، ساهم فيها الصندوق بـ13 مليون درهم. غير أن هذه الاتفاقية لم تعرف إنجاز أي عملية خلال الفترة المعنية. لكن عوض القيام بفسخها وفق ما ينص عليه البند 8، تم إبرام ملحق لها في سنة 2011 يغطي ثلاث سنوات إضافية (2012-2014).

وقد تضمن ملحق هذه الاتفاقية إنجاز 47,55 كيلومتر من الطرق والمسالك بكلفة إجمالية ناهزت 52,50 مليون درهم (أي بزيادة 162 في المائة)، بحيث ارتفعت مساهمة وزارة الفلاحة إلى 35,60 مليون درهم (أي بزيادة 174 في المائة)، فيما ارتفعت مساهمة المجلس الإقليمي إلى 11,50 مليون درهم والمجلس الجهوي إلى 5,40 مليون درهم.

كما أبرمت الوزارة لاتفاقية المتعلقة بمنطقة "ماسة" في شهر ماي 2009 بين وزارة الفلاحة ووزارة التجهيز (المديرية الإقليمية للتجهيز) والمجلس الإقليمي لشتوكة آيت باها والمجلس الإقليمي لسوس ماسة درعة، بهدف إعادة تأهيل 105 كيلومتر من الطرق، بكلفة 35 مليون درهم، ساهم فيها الصندوق بمبلغ 25 مليون درهم.

وقد استعملت وزارة الفلاحة خلال سنتي 2009 و2010 مبلغ 38 مليون درهم لإنجاز 80 كيلومتر من الطرق. غير أن هذه الأشغال تمت مراجعتها في إطار ملحق الاتفاقية المبرم خلال سنة 2013، حيث ارتفعت كلفتها إلى 47,45 مليون درهم، من بينها مساهمة وزارة الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 38,45 مليون درهم.

- **عدم احترام الالتزامات التعاقدية من طرف بعض الشركاء**

باستثناء وزارة الفلاحة التي أوفت بالتزاماتها خلال سنة 2009، لم يلتزم باقي الشركاء في الاتفاقية المتعلقة بمنطقة "ماسة" بالالتزامات المتخذة من طرفهم، بحيث تمت إعادة برمجتها في إطار ملحق صودق عليه سنة 2013 (أي بتأخير دام لأكثر من سنتين). بالإضافة إلى ذلك، تم إنجاز طريق بطول ثلاثة (3) كيلومترات، يدخل ضمن اختصاصات المجلس الإقليمي لشتوكة آيت باها (الذي تم تقليص مساهمته بـ2 مليون درهم)، من طرف المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي سوس-ماسة في إطار الصفقة رقم 31/2014.

على صعيد آخر، لم يلتزم العديد من الشركاء الآخرين (الجمعيات والمجموعات ذات النفع الاقتصادي والجماعات القروية) بالالتزامات المتعلقة بتوفير العقارات وإنجاز الدراسات.

- **إبرام اتفاقيات الشراكة بعد انطلاق المشاريع**

أمام رغبة المديريات الجهوية والإقليمية في تحقيق المردودية المتوخاة، تم الشروع في تنفيذ بعض العمليات التي تندرج في إطار مشاريع الفلاحة التضامنية قبل إبرام اتفاقيات الشراكة، لاسيما في الجهات التي لم تكن تتوفر على إطار جمعوي قادر على استيعاب المستفيدين من المشروع، كما هو الشأن بالنسبة للمشروعين التاليين:

- مشروع النباتات العطرية والطبية الذي تم الشروع في إنجازه بتاونات سنة 2010، في حين لم يتم إبرام الاتفاقيات مع مجموعة النفع الاقتصادي والمنظمة المهنية إلا في سنة 2012، أي بتأخير دام لأكثر من سنتين، وذلك بسبب عدم إدماج جميع الشركاء منذ بداية المشروع؛
- مشروع غرس أشجار العنب بالحسيمة حيث أبرمت الاتفاقية ما بين جمعية اتسولين للتنمية والتضامن والبيئة بتاريخ 23 مارس 2011، في حين تم الشروع في إنجاز أشغال الغرس منذ شهر دجنبر 2010.

2. على مستوى وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني

أبرمت الوزارة خلال الفترة 2009-2014 ما يزيد على 173 اتفاقية على مستوى جميع جهات المملكة.

في هذا الصدد، لوحظ أنه قد تم تجديد الاتفاقيات المبرمة ما بين الوزارة وباقي الشركاء بغض النظر عن نتائج المشاريع السابقة، ودون تقييم التجارب السالفة من أجل الاستفادة منها. كما تمت صياغة بنود الاتفاقيات دون تمييز بين طبيعة المشاريع ودون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل مجال ونوعية المبادرات المبرمجة.

على صعيد آخر، لم يتم إلزام الجمعيات المستفيدة من التمويل بضرورة تقديم ملف يبين نشاطها، بحيث لم يتم ربط منح التمويل بشرط تطابق النشاط أو المشروع مع أهداف القانون الأساسي للجمعية. في هذا الصدد، لا تحيل الاتفاقيات على وجوب احترام هذا الشرط من أجل الاستفادة من التمويل، على اعتبار أن لجنة الانتقاء على الصعيد المركزي تبني مبدئيا تقييمها على معايير تضمن الشفافية والموضوعية والاستفادة المباشرة للساكنة المستهدفة. لذلك فإن اعتماد مثل هذه المعايير كان سيتيح إمكانية تقييم جدوى المشاريع المقترحة، وآثارها على المستهدفين (كقدرة الشركاء على إنجاز المشاريع وتحقيق الأهداف المتوخاة منها).

كما لاحظ المجلس عدم قيام الوزارة بالإشهار على نطاق واسع لبرامج الشراكة المتعلقة بتمويلات صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية وكذا معايير منح التمويلات.

فيما يخص تنفيذ المشاريع، لم يتم تتبع المشاريع المنجزة في إطار الشراكة بشكل منتظم، بحيث لم يتم اتخاذ الاجراءات الضرورية لتجاوز الصعوبات التي تعترض تنفيذ المشاريع، وذلك بالرغم من التواصل الدائم بين المصالح الخارجية للوزارات وبين الإدارة المركزية.

في نفس السياق، لا تقوم الوزارة بتتبع العمليات الإدارية والمالية الخاصة بتطبيق الاتفاقيات، مع العلم أن هذه الأخيرة تنص على إنشاء لجنة لتتبع تنفيذ المشاريع، والتي تعتبر مؤهلة لتقديم كل المقترحات المتعلقة بحسن تنفيذ الاتفاقية. غير أن هذه اللجنة تكاد لا تجتمع في بعض الجهات.

في هذا الإطار، يوصي المجلس بما يلي:

- **العمل على تعميم المقاربة التشاركية من خلال إبرام الاتفاقيات والعمل على ضبط مقتضياتها، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجالات المعنية؛**
- **حث جميع الشركاء على ضرورة احترام بنود الاتفاقيات وتنفيذ الالتزامات والواجبات التي تتضمنها من أجل تحقيق الأهداف المنشودة؛**
- **السهر على إعلان مشاريع الاتفاقيات وتحديد معايير تمويل المشاريع من أجل ضمان مبدأ الشفافية وتحفيز المتدخلين المحليين والمجتمع المدني على خلق مشاريع تنموية في المجال القروي.**

خامسا. تنفيذ مشاريع وزارة الفلاحة والصيد البحري الممولة بواسطة الصندوق

قامت وزارة الفلاحة والصيد البحري بتنفيذ المشاريع الممولة بواسطة الصندوق عبر التمييز بين مرحلتين. الأولى تتعلق بالفترة ما قبل سنة 2008، حيث استعملت اعتمادات الصندوق للمساهمة في تمويل مشاريع التنمية القروية المتكاملة التي تم إعدادها وتنفيذها في إطار الدعم المقدم من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي (امتد تنفيذ البعض منها إلى ما بعد 2008). فيما همت المرحلة الثانية سنة 2008 وما بعدها، بحيث التزمت وزارة الفلاحة والصيد البحري بتنفيذ المشاريع الممولة بواسطة الصندوق في إطار برامج عمل سنوية.

1. المشاريع المدعمة من طرف المانحين

أ. مشروعي تنمية المناطق الجبلية بإقليم الرشيدية وبالأطلس المتوسط الشرقي

في إطار مشروعي تنمية المناطق الجبلية بإقليم الرشيدية وبالأطلس المتوسط الشرقي، قام الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية بالمساهمة في تمويل المشروعين بنسبة 69 في المائة و47 في المائة من كلفتهما الإجمالية التي بلغت على التوالي 229,90 مليون درهم و306,15 مليون درهم. في هذا الإطار، التزم صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بالمساهمة في تمويل المشروعين بمبلغ 11,2 مليون درهم و12,1 مليون درهم على التوالي. وقد تم الشروع في إنجاز المشروعين بتاريخ 28 مارس 2007 فيما تم الانتهاء من الأشغال المتعلقة بهما في 31 مارس و30 شتنبر 2015 على التوالي.

غير أن إنجاز هذين المشروعين تم دون تحديد المساهمة والعمليات المزمع تمويلها بواسطة صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية على مستوى اتفاقيات التمويل والقروض. كما تم تسجيل بطء وتيرة تنفيذ أشغال المسالك القروية بحيث تمت برمجة أشغال بناء 60 كيلومترا من المسالك القروية لفك العزلة عن 16 قصرا (دوار)، لم ينجز منها سوى 35 كيلومترا، أي بنسبة إنجاز لم تتجاوز 58 في المائة.

ب. مشروع تهيئة المناطق البورية

وقعت الدولة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 29 مارس 2004 عقدا يمنح البنك الدولي بموجبه قرضا بقيمة 25 مليون أورو لتمويل مشروع تهيئة المناطق البورية. وقد بلغت التكلفة الإجمالية للمشروع ما يناهز 405 مليون درهم، رصدت لها الدولة، بالإضافة لمبلغ القرض، مبلغ 155,43 مليون درهم، من بينها 105,85 مليون درهم كمساهمة من صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، وجهت لتمويل البنيات التحتية (بناء وتهيئة المسالك القروية وصيانة المنشآت الفنية وجلب الماء واقتناء سيارات الإسعاف وبناء وتهيئة قاعات الدراسة وإنجاز الدراسات وتهيئة السدود التلية).

في هذا الإطار، تم تكليف عمال الأقاليم بصفتهم آمرين بالصرف مساعدين بالإشراف على إنجاز الأشغال، فيما تكلفت اللجنة البين-وزارية الدائمة بمهمة التنسيق العام للمشروع، لا سيما فيما يتعلق بتحديد التوجهات الاستراتيجية وتتبع التنفيذ والمصادقة على مخططات التمويل. وقد حددت مدة إنجازه في ست (6) سنوات (من 2004 إلى في متم شهر دجنبر 2009).

غير أن إنجاز هذا المشروع شهد تمديدا لأجل تنفيذه لسنتين إضافيتين، وذلك بالموازاة مع إلغاء جزء من القرض بقيمة 01,4 مليون أورو تخص عددا من العمليات المتعلقة بالبنيات التحتية لم تستكمل الدراسات الخاصة بها. في هذا الإطار، عرفت مشاريع البنية التحتية تأخرا كبيرا أبان عن محدودية مسطرة التمويل من طرف الصندوق بالمقارنة مع المصادر الأخرى، لا سيما الميزانية العامة (التي مولت المشاريع الفلاحية بحيث تم تسجيل نسب إنجاز مرضية منذ السنوات الأولى لانطلاق المشروع).

على صعيد آخر تم إلغاء جزء من القرض المخصص لتمويلات الصندوق، بحيث بلغت النفقات القابلة للتمويل بواسطة القرض 46,43 مليون درهم في حين أن بيانات النفقات المستردة إلى غاية شهر أبريل 2012 لم تتجاوز 24,80 مليون درهم، أي ما يعادل 53 في المائة من الحصة القابلة للتمويل. وهو ما يعني إضاعة فرصة الاستفادة من مبلغ 21,60 مليون درهم من القرض. كما تم تسجيل عدة نقائص على مستوى تتبع الأشغال من طرف الهيئات المعنية (كوحدات تدبير المشروع واللجنة البين-وزارية الدائمة للتنمية القروية)، بالإضافة إلى عدم انتظام إعداد التقارير المحاسبية الشهرية.

من أجل ذلك، يوصي المجلس بما يلي:

- **اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل تعبئة جميع الإمكانيات للرفع من وتيرة الإنجاز قصد احترام الآجال والالتزامات مع الشركاء وعدم إضاعة فرص التمويل بواسطة القروض الممنوحة للمشاريع؛**
- **الحرص على احترام الشروط التعاقدية بين الشركاء، لاسيما بما يتعلق بتنفيذ جميع العمليات القبلية أو الموازية للإنجاز التي من شأنها تحسين كيفية وكمية الإنجازات؛**
- **تفعيل آليات التتبع والمراقبة المنصوص عليها في الاتفاقيات المتعلقة بتنفيذ المشاريع.**

2. المشاريع الممولة بواسطة الميزانية العامة للدولة

يتعلق الأمر بالمشاريع الممولة كليا من طرف الميزانية العامة للدولة والتي تتكلف وزارة الفلاحة بتنفيذها عبر مصالحها الخارجية أو بواسطة المؤسسات التي تشرف عليها. في هذا الصدد، يتم تفويض أو تحويل الاعتمادات إلى المديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة أو إلى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

تم إنجاز أغلب هذه المشاريع في إطار اتفاقيات شراكة بين مصالح الآمرين بالصرف المساعدين والمتدخلين المحليين (الإدارات العمومية والوحدات غير الممركزة وهيئات المجتمع المدني، إلخ). غير أن بعض المشاريع تم إنجازها خارج إطار الاتفاقيات.

كما تنقسم هذه المشاريع إلى أربعة أصناف تتعلق بفك العزلة وتنمية العالم القروي، وتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، وري وتهيئة المجال القروي، بالإضافة إلى المشاريع المدرجة في برنامج الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر.

علاوة على هذه المشاريع، ساهم الصندوق خلال هذه المرحلة في تمويل البرامج المستعجلة المتمثلة في عمليات محاربة آثار الجفاف خلال السنوات 2010 و2012 و2014 بمبلغ اجمالي قدره 537 مليون درهم، وكذا عمليات محاربة آثار الفيضانات، بالإضافة إلى عمليات إتمام مشروع الأشجار المثمرة المنجز في إطار حساب تحدي الألفية في سنة 2014 بمبلغ قدره 107 مليون درهم.

ومن أجل تقييم تدبير المشاريع المنجزة تم اختيار عينة من المشاريع الممولة بواسطة الصندوق، على أساس عدة معايير من بينها التوزيع الجغرافي ونوع العمليات وصنف الآمرين بالصرف المساعدين والمبالغ المرصودة.

أ. مشاريع فك العزلة عن العالم القروي

تم رصد أزيد من مليار درهم خلال الفترة 2008-2014 من أجل إنجاز أشغال المسالك في إطار مشاريع دعم التنمية في مناطق الواحات والأركان وكذا مشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر. في هذا الإطار، رصد مبلغ 180 مليون درهم للمديرية الاقليمية للفلاحة بتزنيت، و140,50 مليون درهم للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب و63,40 مليون درهم للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة.

غير أن المشاريع المبرمجة لم يتم انتقاؤها بناء على معايير واضحة. كما لم يتم الاعتماد خلال عملية الاعداد للمشاريع على أثمنة مرجعية تؤطر نوعية الأشغال وأثمانها وعلى دلائل تحدد المواصفات التقنية للمسالك المزمع إنجازها حسب طبيعة الاستعمال المفترض لها والذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عدد المرتفقين وحجم حركة السير. بالإضافة إلى عدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة باستدامة المنشآت والتجهيزات المنجزة.

من أجل ذلك، يسجل المجلس شروع مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية في وضع إطار مرجعي لتقدير تكلفة تهيئة وبناء المسالك والطرق القروية عن طريق صندوق التنمية القروية، كما يوصي بما يلي:

- **العمل على وضع لائحة تتعلق بمعايير اختيار مشاريع فك العزلة تروم تحقيق مبادئ النجاعة والفعالية والاقتصاد وترتيب الأولويات التي تفرضها الحاجيات الملحة؛**
- **اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل حث جميع المتدخلين على الأخذ بعين الاعتبار عمليات صيانة المسالك التي تمت تهيئتها من أجل ضمان استدامتها، وذلك في إطار مقاربة شمولية تروم ترشيد الاختيارات التقنية وتكاليف الصيانة والنفقات خاصة.**

ب. برنامج دعم تنمية الواحات وشجر الأركان

في إطار برنامج دعم تنمية الواحات وشجر الأركان، تم إبرام ثلاث اتفاقيات التزمت وزارة الفلاحة والصيد البحري بمقتضاها بتوفير مبلغ 914 مليون درهم عن طريق صندوق التنمية القروية، وهو ما يعادل 82 في المائة من كلفة تنفيذ الاتفاقيات الثلاث (حوالي 1.110 مليون درهم). وقد دفع الصندوق مبلغ 179,32 مليون درهم خلال سنتي 2013 و2014.

غير أن بعض المشاريع المنجزة في إطار هذا البرنامج شهدت تأخرا في إنجازها. وعلى سبيل المثال، تم إبرام اتفاقيتين لمدة سنة مع المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لورززات، بتاريخ 04 أكتوبر وفاتح نونبر لسنة 2013، تتعلقان بتنمية سلسلة أشجار النخيل. غير أن تقارير تتبع تنفيذ الاتفاقيتين لشهر شتنبر 2015 تفيد عدم إتمام هذه المشاريع.

في نفس الإطار، تم تحويل مبلغ 17,34 مليون درهم لفائدة المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة، بتاريخ 22 شتنبر 2014، من أجل تمويل ستة (6) مشاريع تتعلق بتهيئة المسالك بشراكة مع الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان. غير أنه، وإلى حدود أكتوبر 2015 (أي سنة بعد ذلك) لم يتم الشروع في إنجاز سوى مشروع واحد يتعلق بتهيئة مسلك بطول 8,15 كيلومتر، في حين لم يتم الشروع في باقي المشاريع الأخرى.

من أجل ذلك، يوصي المجلس بضرورة احترام الآجال والالتزامات بين الشركاء من أجل الرفع من وتيرة إنجاز المشاريع.

ج. المشاريع الممولة بواسطة الصندوق في إطار برنامج الدعامة الثانية للمخطط الأخضر

تتعلق مشاريع الدعامة الثانية من مخطط المغرب الأخضر (الفلاحة التضامنية) ببناء وحدات لتثمين المنتوجات والسلاسل وتحويل الزراعات وإدخال وتوسيع المزروعات والأشجار المثمرة. وقد خصصت لهذه المشاريع ما بين 2008 و2014 اعتمادات ناهزت 760 مليون درهم، فيما أسندت مهمة تنفيذها إلى المتدخلين الجهويين والإقليميين. غير أن تنفيذ هذه المشاريع أثار عدة ملاحظات نذكر من بينها:

➢ استغلال محدود لمشاريع تثمين الصبار وزيت الأركان وزيت الزيتون

تبين من خلال الزيارة الميدانية لمشروع تثمين الصبار في آيت باعمران التابع للمديرية الجهوية للفلاحة بسيدي إفني، أن الوحدة تم استغلالها بطريقة محدودة منذ تدشينها خلال سنة 2012. تجدر الإشارة إلى أن الوحدة قد صممت بطاقة إنتاجية تبلغ 10.000 طن للموسم الواحد (5 أشهر)، فيما لم يتم تشغيلها منذ تدشينها سنة 2012 إلا بمعدل يوم واحد إلى أربعة أيام في السنة. وقد أرجعت مجموعة النفع الاقتصادي "صبار آيت باعمران" المكلفة بتسيير الوحدة، هذه الوضعية الى عدة عوامل نذكر منها ضعف "الرأسمال المتداول" ونقص التسويق وعدم انخراط المنتجين الذين يفضلون بيع منتجاتهم في الحقول وقبض المقابل المالي في حينه عوض بيعه إلى الوحدة.

في نفس السياق، توجد وحدة "تافايوشت" لتثمين زيت الأركان بتزنيت في حالة متردية بسبب الإهمال وعدم ربطها بشبكتي الماء والكهرباء مما حال دون تشغيلها.

أما بالنسبة لوحدات استخراج زيت الزيتون في الجماعات القروية "بني وليد" و"عين عيشة" و"غفساي-كالاز" التابعة لإقليم تاونات، فمنذ الشروع في تشغيلها في سنة 2013، تم استغلالها بشكل ضعيف، بحيث لم تتجاوز نسبة الاستغلال 30 في المائة من طاقتها الاستيعابية.

كما تجدر الإشارة إلى أن صعوبة تشغيل وحدات التثمين ترجع بالأساس إلى غياب الفعالية والنجاعة على مستوى تدبير الوحدات من طرف مجموعات النفع الاقتصادي.

➢ ضعف تحسيس المنتجين

يكمن الهدف الرئيسي من وراء إنجاز هذه المشاريع في تجميع المنتجين المستفيدين سواء كانوا أفرادا أو تعاونيات، إذ من المفروض أن يبيع هؤلاء المنتجون إنتاجهم الذي يستجيب لمعايير الجودة عبر مراكز التجميع إلى وحدة تعبئة الصبار، ومباشرة إلى وحدات استخراج زيت الزيتون أو عبر التعاونيات.

كما تتكلف وحدات التثمين ببيع السلع في الأسواق الوطنية والدولية وتحرص على تثمين المنتوج والحصول على أسعار توفر هوامش ربح مهمة للفلاحين. إلا أن رفض المنتجين تزويد الوحدات بالمنتجات يكشف عن نقص في التحسيس وفي عمل القرب مع الفلاحين بهدف إقناعهم بأهمية العمل الجماعي والفوائد التي من الممكن تحقيقها من خلال المرور عبر وحدات التثمين.

➢ عدم جاهزية مجموعات النفع الاقتصادي لتسيير الوحدات وتسويق المنتوجات

تم تسجيل غياب برامج كافية لتكوين ممثلي ومستخدمي مجموعات النفع الاقتصادي في المجال التقني والإداري، وذلك بالرغم من تزويد الوحدات بتجهيزات حديثة ومتطورة. كما أن غياب التكوين في مجال الترويج التجاري لمنتوجاتها وربط علاقات مهنية مع جمعيات المصدرين المحتملين من أجل تأمين مستويات مهمة من الطلبيات لتحقيق قدر من الرواج انعكس على مستوى الاستغلال.

في نفس السياق لم تحظ دراسة الجدوى وتحديد حاجيات السوق، وبالتالي إمكانية التسويق، بالاهتمام اللازم، خاصة بالنسبة لفاكهة الصبار، وهو ما يفسر المشاكل ذات الطابع التجاري التي تعرقل سير مشروع تثمين صبار آيت باعمران.

في هذا الصدد، استعانت وكالة التنمية الفلاحية والمديرية الإقليمية للفلاحة بتزنيت بإحدى التعاونيات عبر اتفاقية شراكة، لمساعدة مجموعة النفع الاقتصادي لمشروع الصبار (بطلب من هذه الأخيرة)، في تسيير الوحدة والبحث عن أسواق. وقد حققت هذه الشراكة نتائج محمودة خلال سنة 2012 بحيث تم تصدير 60 طن من الصبار الطري خلال 24 يوما إلى أوروبا وأمريكا وتم بيع 62 طن من الفواكه المعلبة في السوق الوطنية. غير أن هذه النتائج لم ترقى إلى مستوى التوقعات خلال السنوات الموالية.

➢ نقص في الموارد المالية والبشرية المؤهلة

تعزى محدودية تشغيل الوحدات، حسب المديريات الإقليمية للفلاحة وفريق "المساعدة التقنية لمشاريع حساب تحدي الألفية" إلى الإكراهات المرتبطة بالتمويل وتوفير الموارد البشرية المؤهلة.

في هذا الصدد، تم تسجيل رفض المنخرطين تزويد الوحدات بمنتوجاتهم، حيث يفضلون الحصول على مستحقاتهم المالية دون انتظار أجل الأداء المحدد في 45 يوما في حالة التصدير. وقد حاولت مجموعات النفع الاقتصادي للصبار والزيوت الاقتراض لمواجهة حاجياتها من السيولة، غير أن طول المساطر لم يساعدها على الحصول على قروض إلا عند نهاية الموسم بالنسبة لمشروع الزيتون، فيما قوبل طلب مجموعة صبار آيت باعمران بالرفض.

في نفس السياق، تم تسجيل غياب طاقم تقني مؤهل (المدير والتقنيون) من أجل تأمين تدبير دائم وجيد لمجموعات النفع الاقتصادي، بالإضافة إلى عدم استقرار الفريق المتواجد، الذي يشهد مغادرة متواترة للتقنيين المكونين بسبب الطبيعة الموسمية للعمل.

➢ غياب عقود التسيير

تم الاقتصار على إبرام اتفاقيات خاصة بالمشاريع سالفة الذكر بين المصالح الخارجية للوزارة وباقي الشركاء المحليين، دون أن يتم دعمها وإلحاقها بعقود تسيير.

في هذا الإطار، نصت الاتفاقيات المتعلقة بتثمين صبار آيت باعمران على ضرورة إنجاز عقد تسيير عند تسلم الوحدة بين مجموعة النفع الاقتصادي والمديرية الإقليمية للفلاحة بتزنيت، يتم بموجبه تحديد آليات ومساطر التسيير الإداري والمالي والتقني للمشروع. غير أن هذا العقد لم يتم إبرامه.

في نفس السياق، أشارت المديرية الإقليمية للفلاحة بتزنيت إلى كون عقد التسيير المتعلق بمشروع زيت الأركان لازال ينتظر الانتهاء من إعداد دفتر التحملات المتعلق به. كما لم يتم إبرام اتفاقيات تسيير مع التعاونيات النسوية المسيرة لوحدات التثمين، بحيث اكتفت المديرية الإقليمية للفلاحة بتزنيت بإبرام اتفاق مؤقت مع التعاونيات من أجل تزويد الوحدات بالماء والكهرباء والمحافظة على التجهيزات والتكفل بمصاريف التسيير.

➢ عدم تسوية الوضعية العقارية للمشاريع

نصت الاتفاقية الموقعة، في إطار مشروع وحدة معالجة الحليب في تاونات، بين المديرية الإقليمية للفلاحة واتحاد تعاونية الحليب "الوحدة" بتاريخ 12 يونيو 2012 على التزام التعاونية بتوفير العقار اللازم لإنجاز المشروع. غير أن المديرية الإقليمية للفلاحة هي التي باشرت مسطرة اقتناء الوعاء العقاري لدى مديرية أملاك الدولة، رغم أن هذا الأمر لا يدخل ضمن دائرة اختصاصاتها. بعد ذلك واصلت الجماعة القروية مزراوة مسطرة اقتناء عقار مساحته 13.318 متر مربع، الشيء الذي ساهم في تمديد آجال تنفيذ المشروع وتسبب في تأجيل أشغال البناء لسنوات.

كما نصت الاتفاقية المتعلقة بمشروع صبار آيت باعمران على أن المشروع يبقى ملكا للمديرية الإقليمية للفلاحة فيما بقي العقار المخصص للمشروع في ملك الجماعة الحضرية لسيدي إفني (8000 متر مربع منها 2400 متر مربع مغطاة)، والذي تم تفويته للمشروع حسب تصريحات المديرية الإقليمية للفلاحة بتزنيت. غير أن هذه الأخيرة لا تتوفر على أي عقد بيع للعقار أو أي سند قانوني يفيد تملكها لهذا العقار.

من أجل ذلك، يوصي المجلس بالعمل على تعبئة الجهود قبل وأثناء وبعد إنجاز مشاريع وحدات تثمين المنتوجات من أجل ضمان استغلال أنجع للوحدات المنشأة وتحقيق أهدافها، وذلك من خلال ما يلي:

- **وضع إطار تعاقدي واضح لإنجاز المشاريع يحدد المسؤوليات التقنية والمساهمات المالية والوضعية القانونية للعقارات موضوع المنشأة وآجال التنفيذ وآليات تتبع ومراقبة الاستغلال؛**
- **اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل إبرام عقود تسيير للوحدات تحدد مسؤوليات المتعاقدين ومدة الاستغلال وتحيل على مساطر التسيير المالي والتقني للمشاريع؛**
- **العمل على تحسيس المنتجين بأهمية المشروع من خلال تكثيف الدورات التكوينية والتحسيسية والتواصل المنتظم مع الفلاحين والمستفيدين من أجل حثهم على الانخراط في المشروع ودعمه؛**
- **تمكين مجموعات النفع الاقتصادي الموكل لها تسيير وحدات التثمين وتسويق المنتوجات من الموارد المالية والبشرية الكفيلة بإنجاح المشاريع، لاسيما عن طريق مساعدتها على الولوج إلى تمويل أنشطتها وتوفير "رأسمال متداول"، وعند الاقتضاء الحصول على قروض بنكية في آجال معقولة.**

د. مشاريع الأغراس والأشجار المثمرة

➢ ملاحظات عامة

يتعلق الأمر بالنباتات الطبية والعطرية وزراعة الكروم والأشجار المثمرة كاللوز والزيتون. وقد عرفت هذه المشاريع بعض النقائص على مستوى تفعيل المنهجية التشاركية مع المستفيدين وإنجاز الأشغال من طرف المقاولات المعنية، لا سيما فيما يتعلق بشروط الأداء، بالإضافة إلى تسجيل بعض النقائص الخاصة بأصناف المشاريع. ونذكر منه ما يلي:

- **قصور على مستوى المشاركة الفعلية للمستفيدين**

لم تحدد الاتفاقيات المبرمة مع المنظمات المهنية طبيعة مساهمة المستفيدين في المشاريع سواء على المستوى المالي أو العيني. في هذا الصدد، تتحمل المديريات الإقليمية والمديرية الجهوية للفلاحة جميع التكاليف المرتبطة بالخدمات المتعاقد بشأنها مع المقاولات، بما فيها الأشغال المرتبطة بالإنتاج والتسويق التي أدرجت ضمن المقتضيات التعاقدية مع نائلي الصفقات (ابتداء من إعداد التربة وحتى بيع المحصول الأول وتسليم ثمن البيع للفلاح).

هذه المنهجية لم تساهم في تكريس المقاربة التشاركية المعتمدة في إطار برنامج الدعامة الثانية، لكونها لم تسهم في تقوية التزام الشركاء وتملكهم للمشاريع.

- **عدم ملاءمة شروط أداء مستحقات المقاولين**

يتم إنجاز أشغال زرع الأشجار المثمرة والنباتات العطرية والطبية خلال مرحلتين، تبتدئ الأولى بإعداد التربة وتجهيز الحفر والغرس، فيما تنطلق الثانية مباشرة بعد ذلك من أجل تخصيب وري وحراسة وصيانة ومعالجة المزروعات والأغراس ووقايتها ضد الأمراض والحشرات والأعشاب الطفيلية. وتمتد هذه العمليات ما بين 24 و30 شهرا منذ الشروع في الأشغال.

تمثل تكلفة أشغال الزرع حوالي 80 في المائة من ثمن الصفقة، تنجز عموما خلال الستة أشهر الأولى، في حين لا تمثل اشغال ما بعد الزرع سوى نسبة 20 إلى 30 في المائة من كلفة الصفقة وتمتد ما بين 18 و24 شهرا.

في هذا الإطار تشكل طريقة الأداء عائقا أمام إنجاح المشروع، حيث بالرغم من اعتماد نمط تدريجي في الأداء حسب تقدم أشغال الزرع (50 إلى 80 في المائة)، تبقى النسب المطبقة مرتفعة خلال السنة الأولى دون مراعاة نسبة النجاح النهائي للمزروعات والأغراس. لذلك، فإن الطريقة المعتمدة في الأداء من شأنها أن تشجع المقاولين على إهمال أشغال ما بعد الزرع بمجرد تسلمهم مبالغ الكشوفات المتعلقة بأشغال الزرع، التي تشكل أعلى نسبة في الصفقة، وبالتالي تعريض المزروعات والأغراس للتلف.

وللوقوف على هذه المخاطر، نذكر على سبيل المثال لا الحصر إهمال أشغال ما بعد الزرع من طرف العديد من المقاولين على مستوى الضيعات المستفيدة بإقليم تاونات، وذلك بمجرد التسلم المؤقت أو الجزئي للأشغال.

في نفس السياق، عرف مشروع غرس 340 هكتارا من اللوز في الجماعات القروية سيدي بوتميم وبني بونصار وزرقت (إقليم الحسيمة) تعثرا بسبب عدم مباشرة أعمال الصيانة والمعالجة من طرف المقاول خلال المدة المحددة في 24 شهرا. لذلك تم إلغاء الصفقة بعد أداء ما يناهز 71 في المائة من مبلغها، في حين تراوحت نسبة الأغراس الناجحة ما بين 15 و25 في المائة حسب المساحات. وقد لجأت المديرية الجهوية بعد ذلك إلى إبرام صفقة أخرى لغرس اللوز على مساحة 260 هكتار. كما عرف مشروع زرع الكروم في نفس الإقليم فشل المقاولة في القيام بأشغال ما بعد الزرع، مما أدى إلى تسجيل تأخر كبير قبل إتمام المشروع.

➢ ملاحظات بخصوص مشاريع النباتات العطرية والطبية

انطلقت مشاريع النباتات العطرية والطبية في سنة 2010، وهمت إقليم تاونات بمساحة إجمالية بلغت 113,5 هكتار على امتداد خمس سنوات، وبغلاف مالي قدره 27,6 مليون درهم لفائدة حوالي 300 مستفيد. وقد ساهم صندوق التنمية القروية في هذا المشروع بحوالي ستة (6) ملايين درهم. غير أن الزيارة الميدانية ومراجعة وثائق هذا المشروع أثار الملاحظات التالية:

- **ضعف المردودية الاقتصادية وتخلي بعض الفلاحين عن مشاريع النباتات العطرية والطبية**

أظهرت الحصيلة الجزئية لمشروع النباتات العطرية والطبية المنجزة من طرف "المساعدة التقنية" خلال الأربع سنوات ضعف مستوى المردودية الاقتصادية لهذه المشاريع، مقارنة مع الاستثمارات التي رصدت لها والتي تقدر ب 137.000 درهم كمتوسط في الهكتار.

في هذا الصدد، تراوح المردود السنوي المتوسط لهذه الزراعات ما يعادل 1.334 درهم للهكتار بالنسبة للزعتر و12.440 درهم للهكتار بالنسبة للويزة، مع هامش ربح متوسط يبلغ 1.550 درهم للهكتار.

هذه الوضعية أدت إلى تخلى الفلاحين عن استغلال 56 هكتارا من أصل 80 هكتارا، تم زرعها إلى غاية سنة 2014، وذلك بسبب تلف الأغراس نتيجة عدم الاهتمام بأشغال الصيانة بعد التسلم المؤقت من قبل الشركات، وصعوبة الصيانة إثر التساقطات الغزيرة لسنة 2013، وطبيعة التربة في منطقة تاونات التي لا تتلاءم مع زراعة النباتات العطرية والطبية، والنقص المسجل على مستوى وسائل الري.

كما تجدر الإشارة إلى أن برنامج 2015 تضمن إعادة برمجة نفس المشروع، دون القيام بالتصحيحات الضرورية على أساس النتائج التي خلص إليها التقييم الصادر عن "المساعدة التقنية" واقتراح المديرية الإقليمية للفلاحة التوقف لمدة من أجل إعادة التفكير في جدوى المشروع.

- **عدم القيام بتجارب مخبرية مسبقة لتحديد معايير اختيار الأصناف المغروسة**

تمت برمجة أصناف من النباتات العطرية والطبية منذ انطلاق المشروع (الزعتر واللويزة والزعفران والنعناع الفلفلي، إلخ) بناء على طلبات الفلاحين في غياب أي معايير لاختيار أصناف النباتات ودون إجراء دراسة لملاءمة هذه النباتات للتربة وللمناخ. كما أن مصالح المديرية الإقليمية للفلاحة لم تقم بتجربة الزراعات على مساحات محدودة لاختبار مردوديتها، بحيث مرت مباشرة إلى زراعة مساحات كبيرة، وهو ما من شأنه أن يضاعف من المخاطر المادية المرتبطة بالاستثمارات في حال فشل هذه الزراعات.

- **التأخر في إنجاز وحدات تثمين النباتات العطرية والطبية**

تضمن مشروع تنمية زراعة النباتات الطبية والعطرية إنشاء وحدتين لتثمين هذه النباتات خلال السنتين الثالثة والرابعة لانطلاق المشروع، من أجل تصفية وفرز وتعبئة المادة الأولية. غير أنه، وبعد مرور خمس سنوات على انطلاقه، لم يتم إنجاز هاتين الوحدتين بحيث استمر بيع المحاصيل على حالتها الخامة دون تثمين، مما يضعف مردوديتها الاقتصادية. ويرجع السبب في هذا التأخر حسب مسؤولي المديرية الإقليمية للفلاحة إلى كون مجموعة النفع الاقتصادي لم تف بالتزامها بتوفير الوعاء العقاري اللازم لإنجاز هاتين الوحدتين.

➢ نجاح محدود لمشروع زراعة الكروم

انطلق هذا المشروع في سنة 2010 وكان يهدف إلى غرس حوالي 200 هكتار من الكروم (العنب) بمبلغ إجمالي قدره 11,5 مليون درهم، صرف منه حوالي 9 مليون درهم.

في هذا الصدد، لم تنجح زراعة 25 هكتارا من الكروم في محيط "إتسوليين" بإقليم الحسيمة لعدم توفر الموقع على الظروف والشروط المناسبة لهذه الزراعة (تقع الضيعات المعنية في واجهة البحر، ويتميز الموقع بتضاريس شديدة الانحدار وذات غطاء غابوي كثيف). نفس الملاحظة تم الوقوف عليها في محيط "تافنسا" بنفس الإقليم بحيث لم تحقق زراعة الكروم سوى نجاحا محدودا. فعلى مساحة 175 هكتارا تتسم الأغراس بأحجام غير متجانسة تطغى عليها الأعشاب الطفيلية، لاسيما في ظل غياب أشغال الصيانة.

تجدر الإشارة إلى أن المشروع حدد من بين أهدافه إنتاج حوالي 1000 طن من العنب (5 طن للهكتار الواحد). غير أن المديرية الإقليمية للفلاحة بالحسيمة لا تتوفر على معطيات حول تتبع الكميات المجنية من طرف المستفيدين من أجل تقييم نجاح المشروع، وذلك بالرغم من استيفائه لموسمين من الجني.

في نفس الاتجاه، تبين من خلال المقابلات مع القائمين على المشروع أن اختياره كان موضوع الكثير من الانتقادات لكون أغلب سكان المنطقة يمتهنون الصيد، كما أن زراعة الكروم التي تتطلب عناية كبيرة لا تدخل في التقاليد الفلاحية للمنطقة التي تقع على واجهة البحر وتتميز بالرطوبة (التقليم والتشذيب وصيانة أحواض الأغراس وإزالة الأعشاب الطفيلية والجني والمعالجة)، وهو ما يؤدي إلى هشاشة الأغراس وتعرضها لمرض البياض الدقيقي.

من أجل ذلك، يسجل المجلس تفاعل وزارة الفلاحة والصيد البحري مع الملاحظة الخاصة بشروط الأداء وذلك من خلال إصدار دورية في أبريل 2016 حول هيكلة الأسعار وشروط الأداء وانتهاء الصفقات، والتي حددت بنودها الشروط التي يجب مراعاتها في ملفات طلبات العروض من قبل المديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي. كما يوصي المجلس بما يلي:

- **اعتماد مقاربة تشاركية تروم حث المستفيدين على المشاركة المادية أو العينية في المشاريع من أجل تحفيزهم على تبنيها وضمان استدامتها؛**
- **اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل حث ذوي الاختصاص على تقديم مساعدتهم التقنية والعلمية للمشاريع (كالمعهد الوطني للنباتات العطرية والطبية) وإنجاز التجارب والاختبارات الضرورية لتحديد معايير اختيار أصناف النباتات الملائمة لكل منطقة؛**
- **العمل على إنجاز وحدات تثمين النباتات العطرية والطبية في الآجال المحددة من أجل تمكين المستفيدين من تثمين منتجاتهم والرفع من مردوديتها.**

سادسا. تنفيذ مشاريع وزارة التعمير وإعداد التراب الممولة بواسطة الصندوق

منذ إعداد المخطط الوطني للتنمية القروية، تم تحديد ثلاثة أجيال من المشاريع:

- الجيل الأول (2010-2011): تم اعتماده على إثر دخول الاستراتيجية الوطنية للتنمية القروية حيز التنفيذ خلال سنة 2009. وتهدف المشاريع المنتمية لهذا الجيل إلى المساهمة في تنزيل التوجهات الاستراتيجية المرتبطة بإعداد المجال القروي.
- الجيل الثاني (2011-2012): تم انتقاء المشاريع المدرجة في هذا الجيل وفق مقاربة تشاركية وتعاقدية بين الفاعلين المحليين (المفتشيات الجهوية لوزارة التعمير والعمالات والأقاليم والجماعات الترابية وبعض المصالح الخارجية بالإضافة للجمعيات). كما تم استهداف الأقاليم التي لم تستفد من مشاريع الجيل الأول.
- الجيل الثالث (2012-2013): تم انتقاء المشاريع المنتمية لهذا الجيل بناء على مسطرة طلب اقتراح مشاريع بهدف تشجيع المبادرات المحلية وتحفيز الفاعلين المحليين على اقتراح مشاريع مجالية.

في هذا الإطار، تم تسجيل بعض الملاحظات المتعلقة بوتيرة إنجاز المشاريع وتسيير اتفاقيات الشراكة، بحيث لم تتعد نسبة التنفيذ 18 في المائة إلى غاية متم سنة 2015 مقارنة مع المشاريع المبرمجة.

1. التأخر في تنفيذ المشاريع المجالية

➢ عدم إنجاز بعض المشاريع المجالية

- **المشروع المجالي "لبلاد بولعوان"**

يهدف هذا المشروع إلى تثمين التراث المعماري والثقافي والفلاحي والبيئي "لبلاد بولعوان" بإقليم الجديدة. وتصل تكلفته، حسب الاتفاقية الموقعة سنة 2009، إلى ما يناهز 115,87 مليون درهم، كان مقررا أن يساهم فيها الصندوق بحوالي 60 مليون درهم. غير أن هذا المشروع لم يتم إنجازه بسبب سحب التمويل المخصص له.

- **مشروع إعادة تهيئة غابة "مرشيش"**

لم يتم إنجاز مشروع إعادة تهيئة غابة مرشيش بإقليم مديونة، بسبب عدم توفير التمويل من طرف الشركاء. تجدر الإشارة إلى أن كلفة هذا المشروع قدرت بما مجموعه 11,55 مليون درهم. وكانت موضوع اتفاقية أبرمت خلال شهر يونيو 2013 بين المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر (1,75 مليون درهم) ووزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة (5 مليون درهم) ومجلس مدينة الدار البيضاء الكبرى (4 مليون درهم) وإقليم مديونة (800 ألف درهم) والجماعة القروية المجاطية اولاد الطالب (تسيير وصيانة المرفق). فيما حددت مدة إنجازه في 18 شهرا. وقد اسند تنفيذ المشروع لمصالح عمالة مديونة.

- **المشروع المجالي للأطلس المتوسط الشرقي**

بالرغم من تحويل الاعتمادات المرصودة لهذا المشروع منذ سنة 2012، لم يتم إنجازه بعد. تجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع يهم 11 جماعة بإقليم تازة بكلفة مالية تصل إلى 53,74 مليون درهم، من بينها 29,8 مليون درهم كمساهمة من الصندوق.

➢ الإنجاز الجزئي لبعض المشاريع المجالية

- **المشروع المجالي "لبلاد بني مسكين"**

همّ المشروع المجالي "لبلاد بني مسكين" الجماعة الحضرية البروج و11 جماعة قروية أخرى. وتتميز منطقة بني مسكين بالجفاف وصعوبة الظروف الجغرافية والبيئية، واعتماد الساكنة على النشاط الرعوي. لذلك، يرتكز هذا المشروع

على محورين يتعلق الأول بتطوير تربية الأغنام حول نوعية الصردي والثاني بترويج السياحة والحرف التقليدية. غير أنه بعد ثلاث سنوات من الشروع في إنجاز هذا المشروع، لم تتجاوز نسبة إنجازه 43 في المائة بالنسبة للمحور الأول و20 في المائة بالنسبة للمحور الثاني. كما أنه بالرغم من بناء مركز "التطوير" لم يتم الشروع بعد في استغلاله.

- **المشروع المجالي "لمنطقة وزان"**

هم المشروع المجالي "لمنطقة وزان" عدة محاور تتعلق بإنشاء مركز "للتطوير"، وثلاثة مآوي سياحية جبلية، ودعم مهرجان الفنون الشعبية، وإحداث تعاونية للصيد وتعاونيات لترويج منتوجات الحرف التقليدية، بالإضافة إلى تهيئة الطريق الجهوية رقم 408.

وهمّت الإنجازات المشاريع المتعلقة بإعادة تأهيل المراكز القروية، وتوسيع دار الطالبة ودار الطالب، وبناء مأوى نسوي، وفتح المسالك القروية، وبناء متاجر لمنتوجات الحرف التقليدية، ودعم المدارس القروية، وبناء مركز متعدد الاختصاصات للشباب، وبناء منشآت فنية، وإحداث فضاء لترويج المنتوجات المجالية. غير أن بعض المشاريع لم تنطلق بعد (تقدر تكلفتها بمبلغ 12,3 مليون درهم).

- **مشروع النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجهة الرباط-سلا-زمور-زعير**

تم تحديد مدة تنفيذ هذا المشروع في خمس سنوات ابتداء من سنة 2010. غير أن نسبة إنجازه لم تتجاوز 10 في المائة إلى حدود سنة 2015.

تجدر الإشارة إلى أن الهدف من وراء برمجة هذا المشروع هو النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجهة الرباط-سلا-زمور-زعير، عن طريق المساهمة في إحداث مناصب شغل جديدة، وإدماج الأشخاص العاملين في القطاع غير المهيكل، ووضع الشروط الملائمة لخلق واستدامة المقاولات التشاركية للاقتصاد الاجتماعي، وتحفيز وتثمين الثروات والإمكانيات المحلية، إلخ. وتقدر كلفته بما مجموعه 30,50 مليون درهم منها خمسة (5) ملايين درهم كمساهمة من الصندوق عن طريق وزارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

- **برنامج التنمية المستدامة لواحات كلميم وطاطا وآسا الزاك**

حددت استراتيجية التنمية المجالية للواحات الخطوط العريضة لسياسة مندمجة لتنمية الواحات والحفاظ عليها. وتتعلق العمليات التي تمت برمجتها في هذا الإطار بتثمين تراث الواحات والمنتجات المحلية، وحماية الموارد المائية، وتطوير السياحة البيئية والزراعات العطرية والطبية، وتعزيز الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى تعزيز الكفاءات والحكامة والتواصل والتربية البيئية.

بلغت تكلفة العمليات المبرمجة في إطار هذا المشروع 51,4 مليون درهم من بينها مساهمة الصندوق بمبلغ 34 مليون درهم. غير أن هذا المشروع لازال في طور التنفيذ.

- **المشروع المجالي لإقليم زاكورة**

يهم هذا المشروع التنمية المجالية لحوض درعة المتوسط ومنطقة "ميدر" بإقليم زاكورة (تنمية سياحية وفلاحية واجتماعية وتثمين التراث) بكلفة مالية قدرها 84 مليون درهم، من بينها 60 مليون درهم كمساهمة من الصندوق. ومن أجل إنجازه، تم إبرام اتفاقية خلال سنة 2009 بين وزارة التعمير ووزارة السياحة والمجلس الإقليمي لزاكورة و"النسيج الجمعوي للديمقراطية والتنمية". غير أنه لم يتم إنجاز سوى 15 في المائة من العمليات المبرمجة، مع العلم أن المدة المحددة لإنجاز المشروع هي ثلاث سنوات.

2. التأخر في إنجاز المشاريع غير المجالية الممولة بواسطة الصندوق

قام الصندوق بتمويل عدة مشاريع غير مجالية تنتمي للأجيال الثلاثة، والتي ساهم الصندوق فيها بمبلغ يقدر ب 238 مليون درهم أي حوالي 4,34% من تكلفتها الإجمالية وقدرها 692 مليون درهم، وذلك في إطار اتفاقيات تم إبرامها خلال الفترة 2009-2013. غير أن إنجاز هذا الصنف من المشاريع عرف عدة صعوبات أدت إلى توقفها وفي بعض الأحيان إلى عدم استغلال المنشآت المنجزة.

وقد تبين من خلال التحريات المنجزة أن هذه الصعوبات تتعلق بصفة عامة بضعف البرمجة وغياب التنسيق بين المتدخلين وعدم توفير الاعتمادات في الوقت المناسب، بالإضافة إلى عدة مشاكل أخرى كتمويل الأشغال خارج الموقع وإلغاء بعض مكونات المشروع.

من أجل ذلك، يوصي المجلس بالعمل على وضع مساطر ومؤشرات واضحة من أجل حسن تتبع تنفيذ المشاريع الممولة بواسطة الصندوق، مع الأخذ بعين الاعتبار المقاربات المعتمدة محليا ودوليا في هذا المجال، كما يوصي بحث جميع الشركاء على احترام التزاماتهم التعاقدية بهدف إنجاز المشاريع خلال المدد المقررة لذلك.

II. جواب وزير الفلاحة والصيد البحري

(نص مقتضب)

أولا. تدبير موارد صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية

يشير التقرير إلى أن موارد الصندوق برسم الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015 قد بلغت 6.948 مليون درهم. وهذا غير صحيح. لأن هذا المبلغ يمثل "الموارد المتوقعة في قانون المالية" وليست الموارد الممنوحة فعلا. حيث انه ابتداء من السنة المالية 2012، أصبحت قيمة الموارد المفتوحة أقل من الموارد المتوقعة في قوانين المالية كما يتضح في الجدول أدناه:

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الحد الأقصى لفتح الاعتمادات المحدد في قانون المالية	300	500	500	500	1000	1500	1324	5624
الاعتمادات المعبئة	300	500	500	500	650	904	924	4278
نسبة تغطية الحاجيات	%100	%100	%100	%100	%65	%60	%70	%76

وكذلك الشأن بالنسبة لسنة 2016، فعوض 1 مليار و324 مليون درهم المتوقعة برسم القانون المالي لهذه السنة لم يرصد لهذا الصندوق سوى 824 مليون درهم منها 324 مليون درهم مفتوحة في ميزانية الاستثمار المخصصة لرئيس الحكومة و500 مليون درهم مضمنة في باب "التكاليف المشتركة".

(...)

➢ التأخر في تحويل الاعتمادات المرصودة في قوانين المالية

فيما يخص الاعتمادات الغير مبرمجة والتي بلغت 3,5 مليار درهم خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015، يجب الاشارة الى أن هذا المبلغ يتضمن 1مليار درهم لم تتم تعبئته إلا عند نهاية دجنبر 2015، مما أدى إلى عدم برمجته.

وفي هذا الإطار، يجب أن نسجل أن الاحتياجات الحقيقية التي عبرت عنها وزارة الفلاحة والصيد البحري منذ 2012 لم تتم الاستجابة لها إلا جزئيا. فعلى سبيل المثال اقترحت وزارة الفلاحة والصيد البحري برسم السنة المالية 2014 على مصالح رئاسة الحكومة برنامجا للاستثمار بقيمة 905 مليون درهم، ولكن لم يستجب لهذا الطلب تحت ذريعة عدم توفر الموارد المالية الكافية في الصندوق، وطلب منها تخفيض البرنامج المقترح إلى 770 مليون درهم، أي ما يعادل فقط 85% من البرنامج السابق (انظر النسخة الأولى والثانية من الإرسالية المتعلقة بالدفعة الأولى عن عام 2014 الموجهة إلى السيد رئيس الحكومة). وكذلك هو الحال بالنسبة للسنة المالية 2015 حيث لم تتجاوز نسبة تغطية الحاجيات 53%.

وعلاوة على ذلك، يجب الاشارة إلى أن ما بين 2009 و2014، برمجت وزارة الفلاحة والصيد البحري جميع الاعتمادات التي منحت لها.

➢ توزيع موارد الصندوق بين وزارتي الفلاحة والتعمير

بخصوص توزيع الموارد بين وزارتي الفلاحة وإعداد التراب الوطني تجدر الإشارة الى انه كان من المفترض أن يكون هناك تنسيق بين وزارة المالية ورئاسة الحكومة نظرا لكونهما الوحيدتان اللتان كانتا تتوفران على رؤية تخص جميع البرامج.

وفيما يخص الاتفاقية الإطار المبرمة بين وزارة الفلاحة والصيد البحري ووزارة التعمير وإعداد التراب الوطني، تجدر الاشارة إلى أن صلاحية هذه الاتفاقية، الموقعة بتاريخ 8 أكتوبر 2008، تنتهي مع متم سنة 2009، أي سنة بعد إبرامها. وخلال مدة صلاحيتها (نهاية 2008 و2009)، بلغت الاعتمادات المفتوحة 750 مليون درهم، خصص منها 450 مليون درهم لفائدة وزارة الفلاحة و300 مليون درهم لفائدة وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني وذلك حسب بنود الاتفاقية. وقد برمجت وزارة الفلاحة برسم هتين السنتين ما مجموعه 448 مليون درهم، أي ما يناهز 100 % من الغلاف المالي الممنوح. أما وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني فلم تبرمج شيئا خلال هذه المدة، وبالتالي لم يكن هناك أي مجال للتنسيق.

هذا، وقد تم تدارك هذه النقائص من خلال الاصلاحات المؤسساتية التي تم تنزيلها ابتداء من عام 2012، وذلك من خلال إنشاء اللجنة الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، باعتبارها جهاز للتوجيه الاستراتيجي، واللجان الوطنية والإقليمية والتي من شأنها التنسيق الجهوي لوضع برامج التنمية القروية بمشاركة جميع الفاعلين.

➢ انخفاض نسبة استعمالات موارد الصندوق

يقدم الجدول اسفله مقارنة بين الموارد المتاحة والاستعمالات الحقيقية لموارد الصندوق:

	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع اعتمادات الصندوق	1492	1765	1973	2006	2611
استعمالات اعتمادات الصندوق (1)	557	618	1093	1202	461
الاعتمادات المرحلة (2)	336	361	326	382	751
مجموع الاستعمالات (2+1)	**893**	**979**	**1419**	**1584**	**1212**
نسبة الاستعمال	%60	%55	%72	%79	%46

تشير هذه المقارنة إلى أن استعمال وترحيل الفائض يمثل 70% من إجمالي الموارد المعبئة فعليا. حيث تتراوح هذه النسبة ما بين 46% خلال 2015 و79% خلال 2014. وتفسر النسبة المتواضعة المسجلة في عام 2015 بالتعبئة المتأخرة (بتاريخ 14 ديسمبر 2015) ل 1 مليار درهم من النفقات المشتركة لفائدة الصندوق. حيث يمثل هذا المبلغ 38% من إجمالي الموارد المعبئة فعليا. وطبعا كان لهذا التأخر وقع كبير على النسبة المسجلة من طرف وزارة الفلاحة والصيد البحري خلال 2015. أما بالنسبة للسنوات الاخرى فقد بلغ متوسط نسبة الاستعمال مقارنة بمجموع الموارد المعبأة فعليا 82%، إذ تراوحت ما بين 76% سنة 2014 و90% سنة 2011. (انظر الجدول أسفله):

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
الاعتمادات الممنوحة لوزارة الفلاحة	300	550	904	892	1324	3970
الاعتمادات المرحلة على مستوى الآمر بالصرف	119,6	62	46	121,2	153	501
الاعتمادات المرحلة على مستوى الآمرين المساعدين بالصرف	22	59	52	165	154	452
مجموع موارد وزارة الفلاحة	442	671	1002	1178	1631	4923
استعمالات وزارة الفلاحة	399	518	888	892	461	3158
نسبة الاستعمال مقارنة بمجموع الموارد	%90	%60	%60	%60	%60	%64

وهكذا، فمن الأرجح أن تقارن الاستعمالات مع الموارد الحقيقية المعبئة وليس مجموع الموارد والتي تعتبر موارد محتملة وليست بموارد حقيقية.

ثانيا. التخطيط الاستراتيجي وإطار حكامة الصندوق

➢ الاستخدام الظرفي لصندوق التنمية القروية وغياب خطة موحدة للتنمية القروية

كان ولازال قطاع الفلاحة يبذل كل الجهود للمساهمة في بلورة رؤية استراتيجية ومقاربات مندمجة بالإضافة إلى تعزيز آلية برمجة وتتبع صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

وفي هذا الإطار تجدر الاشارة إلى أن استراتيجية 2020 لا تقتصر فقط على قطاع الفلاحة، بل تشمل كل القطاعات المعنية بالتنمية القروية، حيث أن هذه الاستراتيجية تم إعدادها بتشاور مع مختلف الفاعلين في تنمية العالم القروي وتم تقديمها بمناسبة انعقاد الندوة الوطنية للفلاحة والتنمية القروية يومي 19 و20 يوليو 2000 في الرباط بحضور الوزارات المعنية بالتنمية القروية والشركاء التقنيين والماليين.

وتعد الاستراتيجيات المبلورة منذ استراتيجية 2020 امتدادا لهذه الأخيرة، كما هو الحال بالنسبة لإستراتيجية مخطط المغرب الأخضر وإستراتيجية تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان وكذا استراتيجية تنمية المناطق الجبلية. في الواقع، يتعلق الأمر بتراكم للتجارب السابقة مع تبني مفاهيم جديدة لتنمية العالم القروي أخذا بعين الاعتبار الديناميات القطاعية.

وهكذا، فإن تدخلات قطاع الفلاحة تندرج في إطار استراتيجية 2020 للتنمية القروية بالنسبة لمكون فك العزلة وتندرج في إطار استراتيجية مخطط المغرب الأخضر (م.م.أ) بالنسبة للمكون القطاعي الفلاحي الذي يمثل أزيد من 80 % من المكون الاقتصادي للعالم القروي، وتندرج كذلك في إطار استراتيجية تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان بالنسبة للمجال الجغرافي المعني، وأخيرا تندرج في إطار استراتيجية تنمية المناطق الجبلية. كل هذه الاستراتيجيات تنسجم فيما بينها وتندرج في إطار الرؤية الأساسية الصادرة عن استراتيجية التنمية القروية 2020.

بإيجاز يمكن القول إذا بأن كل العمليات المبرمجة من طرف قطاع الفلاحة، الممولة من طرف الصندوق، تمت في إطار استراتيجية عامة موحدة (2020) وفي إطار استراتيجية قطاعية (م.م.أ) وفي إطار استراتيجيتين مجاليتين عامتين تتقاسمها مختلف القطاعات (استراتيجية مناطق الواحات وشجر الأركان، واستراتيجية المناطق الجبلية).

ويتجسد العمل بهذه الاستراتيجية العامة الموحدة حاليا في برنامج مكافحة الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي، الذي أطلقته وزارة الفلاحة والصيد البحري بشراكة مع القطاعات الوزارية المعنية ومختلف الفاعلين في التنمية القروية، والذي كان موضوع الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش لسنة 2015. حيث يعتبر هذا البرنامج الطموح بغلاف مالي يناهز 50 مليار درهم على مدى 7 سنوات خير دليل على التزام كل الجهات الفاعلة (القطاعات الوزارية، المجالس الجهوية، صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، المكتب الوطني للماء والكهرباء) على العمل يدا في يد في إطار الاستراتيجية السالفة الذكر.

➢ تغيير مستمر للهيئات المكلفة بالتنمية القروية

فيما يخص التأخير وعدم انتظام عقد دورات اللجنة البين-وزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية منذ اسناد مهمة تنسيق شؤون التنمية القروية لوزارة الفلاحة والصيد البحري سنة 2012، تجدر الإشارة إلى أنه بعد اسناد هذه المهمة للوزارة انشأت هيئات الحكامة والقيادة للتنمية القروية خلال سنة 2013، وفقا لإجراءات إنشاء الهياكل والهيئات الإدارية المعمول بها وما يتطلب ذلك من وقت.

بعد ذلك، قامت وزارة الفلاحة والصيد البحري خلال 2013 و2014 بتعيين المسؤولين بمديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، الحديثة الانشاء، طبقا للنصوص القانونية المعمول بها، كما تم مدها بالموارد البشرية.

كما أطلقت الوزارة ورش إعلام وتحسيس الشركاء بخصوص التعديلات المؤسساتية والإستراتيجية الجديدة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية والمقاربات المتعلقة بها، من خلال الندوة المنظمة بمراكش يومي 18 و19 دجنبر 2013، التي عرفت مشاركة مكثفة للمؤسسات الوطنية والترابية والشركاء التقنيين والماليين الوطنيين والدوليين بالإضافة إلى الفاعلين في المجتمع المدني والباحثين.

وبالموازاة مع ذلك، قامت الوزارة بالتحضير لانعقاد الدورة الأولى للجنة البين-وزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية في دورتها العادية لشهر أكتوبر 2014 (إرسالية و.ف.ص.ب رقم 213/ م.ت.م.ق.م.ج بتاريخ 25 غشت 2014 المبعوثة للسيد رئيس الحكومة). غير أنه، ولأسباب تتعلق بالجدولة الزمنية، تم تأجيل الدورة لشهر أبريل 2015، ليتم عقدها فعليا يوم 13 يوليوز من نفس السنة.

أما فيما يخص عدم تمثيل بعض القطاعات ضمن اللجنة البين-وزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، فتجدر الاشارة إلى أن المرسوم، رقم 2.12.624 بتاريخ 8 فبراير 2013، القاضي بإنشاء هذه اللجنة، يرخص لها في مادته الثانية بدعوة أي شخص جدير بالمشاركة لحضور اجتماعاتها. وهذا ما تم فعلا خلال دورة 13 يوليوز 2015، حيث شاركت وزارة السياحة والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر والمندوبية السامية للتخطيط (إرسالية و.ف.ص.ب رقم 213/ م.ت.م.ق.م.ج بتاريخ 25 غشت 2014 المبعوثة للسيد رئيس الحكومة والملتمس منه دعوة قطاع السياحة، المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر والمندوبية السامية للتخطيط). وهنا لابد من الاشارة إلى أنه ستتم مراجعة هذا المرسوم من أجل إدراج هذه القطاعات.

أما فيما يخص قرارات إحداث اللجنة الوطنية واللجان الجهوية للتنمية القروية والمناطق الجبلية، فينبغي أن نشير إلى أن الوزارة تفعيلا لقرارات اللجنة البين-وزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، قامت بإعداد قرارات إحداث هذه اللجان وأرسلتها إلى مصالح السيد رئيس الحكومة من أجل المصادقة عليها (...).

➢ غياب التنسيق في إعداد البرامج ومخططات العمل

أولا، وكما سبقت الاشارة إلى ذلك، لابد أن نسجل أن صلاحية الاتفاقية الإطار المبرمة بين وزارة الفلاحة والصيد البحري ووزارة التعمير وإعداد التراب الوطني، الموقعة بتاريخ 8 أكتوبر 2008، تنتهي صلاحيتها مع متم سنة 2009، أي سنة بعد إبرامها. وخلال هذه الفترة، أي سنة 2008 و2009، بلغت الاعتمادات المفتوحة 750 مليون درهم، خصص منها 450 مليون درهم لفائدة وزارة الفلاحة و300 مليون درهم لفائدة وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني وذلك حسب بنود الاتفاقية. وقد برمجت وزارة الفلاحة برسم هتين السنتين ما مجموعه 448 مليون درهم، أي ما يناهز 100% من الغلاف المالي الممنوح. أما وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني فلم تبرمج شيئا خلال هذه المدة، وبالتالي لم يكن هناك أي مجال للتنسيق.

ثانيا، البرامج المقترحة من طرف وزارة الفلاحة والصيد البحري كانت تخضع مسبقا لمراقبة وزارة المالية ومصالح السيد رئيس الحكومة قبل المصادقة عليها. وبذلك تكون مهمة التنسيق من اختصاص تلك الجهات باعتبارها الوحيدة الملمة بجميع البرامج.

لتصحيح هذا، تم القيام بإصلاحات مؤسساتية وتنظيمية سنة 2012، تهم على وجه الخصوص، إنشاء اللجنة البين-وزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية التي عهد لها بمهام التوجيه والمصادقة على الاستراتيجية والبرامج ومهام التتبع والتقييم وكذلك التحكيم، وإنشاء مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بوزارة الفلاحة والصيد البحري لتضطلع بمهام اقتراح السياسة الحكومية في مجال التنمية القروية والسهر على تطبيقها، بتشاور وتنسيق مع باقي السلطات الحكومية المعنية. كما تم اسناد مهمة الآمر بالصرف لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري.

➢ تداخل في مجالات اختصاصات القطاعين

منذ انعقاد اجتماع اللجنة البين-وزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بتاريخ 13 يوليوز 2015، تم رفع كل لبس في تداخل مجالات اختصاصات القطاعين الوزاريين. وذلك باتخاذ المقررات التالية:

- المصادقة على التوجهات العامة المتعلقة بتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية؛
- اعتماد البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية؛
- المصادقة على منهجية بلورة وإعداد المخططات الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية؛
- المصادقة على المقترحات المتعلقة بإحداث اللجنة الوطنية واللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية؛
- المصادقة على مشروع مسطرة انتقاء المشاريع في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

وتنفيذا للمقرر الرابع، قامت الوزارة بإعداد مشاريع قرارات لإحداث اللجنة الوطنية واللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، وإرسالها إلى مصالح السيد رئيس الحكومة قصد الدراسة والتوقيع (...).
كما قامت وزارة الفلاحة والصيد البحري، بتشاور مع مختلف القطاعات الوزارية والمجالس الجهوية المعنية، بالشروع في بلورة وإعداد المخططات الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.
وفي هذا الإطار، وتنفيذا للخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد لسنة 2015، فقد تم الانتهاء من إعداد وبلورة البرنامج الوطني لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي، الذي يعد المحور الأول لبرامج المخططات الجهوية لتنمية المجال القروي و المناطق الجبلية. ويناهز الغلاف المالي لهذا البرنامج الطموح 50 مليار درهم مبرمجة على مدى 7 سنوات، ستستثمر في إطار 12 عقد-برنامج جهوي تعنى بالخدمات الأساسية للتأهيل الاجتماعي.

(...)

ثالثا. قيادة وتتبع المشاريع والمبادرات الممولة بواسطة الصندوق

➢ غياب آليات تتبع وتقييم ومراقبة العمليات الممولة بواسطة الصندوق

عملت المديريات التقنية المختصة على انتقاء المشاريع والعمليات ذات الاولوية الممولة من طرف صندوق تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية تحت مسؤوليتها منذ إحداثه. وانطلاقا من سنة 2013 اصبحت هذه المهمة موكولة لمديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية. اما المديرية المالية فإنها تعنى بالتحويلات المالية المبرمجة وتمثل دور الوسيط بين مختلف مديريات وزارة الفلاحة ومصالح وزارة الاقتصاد والمالية والآمر بالصرف.
وتقوم وزارة الفلاحة والصيد البحري بتتبع انجاز المشاريع والعمليات الممولة من طرف صندوق تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية. فبالنسبة للإنجازات المالية تعمل الوزارة على إعداد وتحيين بيانات تقدم الانجاز بصفة شهرية. كما تقوم المديريات المركزية التقنية المختصة بتتبع الانجازات المادية للعمليات المبرمجة.
ويجب الإشارة إلى أن وزارة الفلاحة والصيد البحري لم تكن تتوصل بأية بيانات حول الميزانيات المرصودة للسادة الولاة والعمال، وذلك نظرا إلى أن القيادة والتتبع في هذه الحالة كان موكلا إلى المصالح التابعة للآمر بالصرف.
وقد عملت وزارة الفلاحة والصيد البحري منذ سنة 2012 حيث أوكلت إليها مهمة تنسيق سياسة وبرامج التنمية القروية، على إعداد منهجية ومعايير وآليات قيادة وتتبع وتقييم المشاريع المؤهلة للتمويل من طرف صندوق تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية. ونخص بالذكر إعداد مساطر أجرأة التمويل والإنجاز وتطوير نظام معلوماتي لتتبع المشاريع الممولة من طرف ذات الصندوق. وتتعلق مساطر الأجرأة المنجزة بما يلي:

- إعداد برامج العمل الاقليمية؛
- إعداد البرامج الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية،
- قيادة وإنجاز برامج التنمية المندمجة؛
- البرمجة السنوية للمشاريع؛
- البرمجة المالية ورصد الاعتمادات المالية اللازمة.

كما أن النظام المعلوماتي الذي تم تطويره بتعاون بين مديرية نظم المعلوميات ومديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، سيمكن من الاستعمال الأنجع للمعلومات وضبطها وتداولها بين جميع الاطراف المعنية بتنمية العالم القروي. كما سيمكن ذات النظام المعلوماتي من تتبع ومراقبة وتقييم العمليات المبرمجة والمنجزة.

وتجدر الإشارة أيضا، إلى أن هذا النظام المعلوماتي قد مكن وزارة الفلاحة من التتبع والتقييم اليومي لبرنامج الحد من آثار تأخر الأمطار خلال سنة 2016، وسيمكن في السنوات المقبلة من تتبع برنامج الحد من الفوارق الاجتماعية والترابية.

- **ارتفاع عدد الآمرين بالصرف المساعدين**

أدى إشراك الإدارة الترابية بكافة مستوياتها الجهوية منها والاقليمية وكذا المصالح اللاممركزة لمختلف القطاعات والتخصصات إلى ارتفاع عدد الآمرين بالصرف المساعدين. وهذا لا يعتبر مشكلا في حد ذاته ولا يمكن ان يحول دون نجاعة قيادة وتسيير المشاريع المبرمجة، بل على العكس، فهذا المنهج يتماشى مع سياسة الحكومة في مجال اللامركزية واللاتمركز كما هو منصوص عليها في دستور 2011.

- **نقائص تنظيمية في مجال تتبع المشاريع**

إن التتبع التقني للمشاريع من مهام مصلحة تنزيل المشاريع وفقا للمرسوم رقم 1037.09 الصادر بتاريخ 25 جمادى الاولى 1430 (الموافق 21 ماي 2009) المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم المصالح الخارجية لوزارة الفلاحة والصيد البحري.

وكذلك الشأن بالنسبة للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، حيث توكل هذه المهمة للمصالح المكلفة بالتتبع كمصلحة التجهيزات وذلك تبعا للنصوص القانونية المنظمة لهذه المؤسسات.

هذا، وتقوم مصالح وزارة الفلاحة والصيد البحري بإعداد تقارير التتبع وتقارير انتهاء تنفيذ الصفقات وتقارير المراقبة والتدقيق الداخليين للصفقات كما تنجز تقرير سنوي عن الانشطة المزاولة من طرف جميع الهياكل التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري.

ومن جهة أخرى، موازاة مع التتبع المنتظم الذي تقوم به وكالة التنمية الفلاحية لمشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الاخضر، فإنها تقوم سنويا بتقييم جميع المشاريع المنجزة وذلك من اجل معرفة حالة تقدم جميع مكونات المشاريع وكذا مدى رضى المستفيدين والمنظمات المهنية وذلك بشراكة مع المديريات الجهوية للفلاحة. (...)

وتتوفر وكالة التنمية الفلاحية على قاعدة بيانات تامة ومفصلة تمكنها من تتبع حالة التقدم المالية والمادية لجل مكونات المشاريع وذلك حسب مصدر التمويل (الميزانية العامة للدولة، صندوق تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، صندوق الحسن الثاني، الشراكة البلجيكية...).

رابعا. إعداد وتنفيذ اتفاقيات الشراكة

3. على مستوى وزارة الفلاحة والصيد البحري

- **غياب إطار نموذجي للاتفاقيات**

برنامج التأهيل الترابي برنامج طموح كان الهدف منه النهوض بالبنية التحتية والسوسيو اجتماعية على مستوى 22 إقليما. ويدخل هذا البرنامج في إطار اتفاقية الشراكة الموقعة ما بين القطاعات الوزارية المكلفة بالداخلية والتجهيز والفلاحة والتعليم والصحة بالإضافة إلى المؤسسات العمومية المختصة، بمساهمة رمزية لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية. حيث انطلق البرنامج سنة 2011 ليمتد إنجازه على مدى 5 سنوات. وهكذا ومن أجل تحقيق الحكامة والنجاعة اللازمة لتتبع هذا البرنامج ذو الطابع الوطني كان من الضروري إحداث لجنة مركزية ولجان إقليمية للقيام بمهام القيادة والتتبع والتقييم.

وكذلك الشأن بالنسبة لإقليم إفران، الذي لا يدخل ضمن الاثني وعشرون إقليما التي يشملها برنامج التأهيل الترابي، فاستجابة للمطالب الملحة للساكنة، المعبر عنها من طرف ممثليهم على المستوى الترابي وبمجلس الأمة، الداعية إلى إدماج هذا الإقليم في البرنامج المذكور والذي كان يشرف على النهاية، فقد تم إعداد برنامج مماثل خاص بإقليم إفران، والذي وقعت اتفاقية الشراكة الخاصة به سنة 2014، ضمت بالإضافة للقطاعات الوزارية السالفة الذكر، قطاع الشبيبة والرياضة والجماعات الترابية المعنية. إذا، وكما سبق الذكر كان من الضروري إحداث لجنة مركزية ولجنة إقليمية للقيام بمهام القيادة والتتبع والتقييم نظرا لطبيعة الأطراف المتعاقدة في إطار هذه الاتفاقية.

أما بالنسبة للبرنامج المندمج لتنمية الجماعات القروية التابعة لإقليم آزيلال، فقد قادت المصالح الاقليمية لوزارة الفلاحة إعداد هذا البرنامج بشراكة مع الإدارة الترابية للإقليم والجماعات القروية المعنية، مع مساهمة وازنة لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية في تمويله. وطبعا تم اعداد اتفاقية الشراكة بين هؤلاء الشركاء الإقليميين، وتم عرض مشروع الاتفاقية على السيد وزير الفلاحة والصيد البحري الذي صادق عليها. وهكذا، تم الاكتفاء في هذه الاتفاقية إحداث لجنة إقليمية فقط للقيام بمهام القيادة والتتبع والتقييم نظرا لطبيعة الشركاء.

- **ضعف التنسيق بين الشركاء على مستوى تنفيذ اتفاقية "برنامج التأهيل الترابي 2011-2015"**

في إطار برنامج التأهيل الترابي تساهم المديريات الاقليمية للفلاحة بشكل منتظم في برمجة وتتبع المشاريع.

- **التأخر في تنفيذ اتفاقيتي تأهيل الطرق وتهيئة المسالك لمنطقتي "إسن-سوس العليا" و"ماسة" وتعديل تركيبتهما المالية**

لقد تم الإمضاء على الاتفاقية المتعلقة بدائرتي اسن وسوس ماسة في نوفمبر 2008. وتطبيقا للبند رقم 3 من الاتفاقية، شرعت وزارة الفلاحة عن طريق المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، بإنجاز الدراسات التقنية اللازمة للأشغال والتي تتضمن الدراسات الطبوغرافية والجيوتقنية وتهييئ الملف التقني لا نجاز ملفات وطلبات العروض.

وقد همت هذه الدراسة 9 مسالك قروية بطول 50 كلم خلال الفترة الممتدة من 2009 الى 2010. وبعد عدة مشاورات بين مختلف شركاء الاتفاقية. تمت المصادقة على نتائج الدراسات المنجزة التي خلصت الى إنجاز 47,55 كلم من المسالك عوض 50 كلم المبرمجة في الاتفاقية الأولى.

أما بخصوص تقييم كلفة انجاز الأشغال في الاتفاقية المبرمة سنة 2008، بين المكتب والمجلس. الجهوي والمجلس الإقليمي لتارودانت ومصالح وزارتي الفلاحة والتجهيز، فقد اعتمدت على التشخيص الميداني لحالة المسالك التي تتطلب اصلاحا وتقوية بصفة جزئية في تلك الفترة.

وفي سنة 2010 عرفت المنطقة أمطارا وفيضانات استثنائية أسفرت عن خسائر كبيرة في المسالك والطرقات وملحقاتها الفلاحية وخاصة المسالك موضوع الآتفاقية.

وآعتبارا لهذه المعطيات الجديدة، فان الدراسات التقنية التي تم تحيينها، اخدت بعين الاعتبار انجاز عدة منشات فنية ومنشات العبور المتضررة في فيضانات 2010 وكذا انجاز منشات فنية لحماية الطرقات وذلك ضمانا لحماية وجودة وآستدامة الطرقات المنجزة على المدى الطويل الشيء الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف انجاز هذه المنشآت.

فيما يخص الاتفاقية المتعلقة بدائرة ماسة سنة 2009 المبرمة بين وزارة الفلاحة ووزارة التجهيز (المديرية الإقليمية للتجهيز) والمجلس الجهوي لسوس ماسة درعة والمجلس الإقليمي لشتوكة ايت باها، فان التكلفة التقديرية لانجاز الأشغال اعتمدت على تكلفة أولية مقدرة من طرق مصالح المديرية الإقليمية للتجهيز. لكن الدراسات الجيوتقنية المنجزة، خلصت إلى وجود حركة مرور جد مهمة للشاحنات الثقيلة المرتبطة بنشاط تصدير البواكر، مما استوجب الرفع من المتطلبات التقنية للمنشآت، نتج عنه زيادة في الكلفة.

أما بالنسبة الى التأخر في تنفيذ الاتفاقية السالفة الذكر، فيعود سببه بالأساس الى المدة الزمنية اللازمة لتحيين الدراسات وذلك أخدا بعين الاعتبار المشاورات بين جميع الشركاء واصلاح الخسائر المترتبة عن الفيضانات وكذلك الى عدم تنفيذ باقي الشركاء لالتزاماتهم التعاقدية (توفير العقار، إنجاز الدراسات، توفير التمويل...).

- **عدم احترام الالتزامات التعاقدية من طرف بعض الشركاء**

على صعيد أخر، لم يلتزم العديد من الشركاء الآخرين (الجمعيات والمجموعات ذات النفع الاقتصادي والجماعات القروية) بالالتزامات المتعلقة بتوفير العقارات وانجاز الدراسات.

تكلف المكتب الجهوي لسوس ماسة، بإنجاز الطريق بطول (03) كيلومتر نظرا لتدهور حالة هذا المقطع من الطريق ودوره في تصريف المنتجات الفلاحية وكذلك تلبية للطلبات الملحة لفلاحي المنطقة المتضررين خصوصا منتجي بواكر المنطقة الموجهة للتصدير. واعتبارا كذلك لكون هذا المقطع من الطريق يكمل الطريق الذي تم انجازه من طرف المكتب الجهوي في إطار نفس الاتفاقية، فان شركاء الاتفاقية والجماعات القروية اتفقوا على انجاز هذا الطريق التكميلي من طرف المكتب الجهوي طبقا للاتفاقية الموقعة.

- **إبرام اتفاقيات الشراكة بعد انطلاق المشاريع**

ترتكز عملية تنفيذ مشاريع الدعامة الثانية على مقاربة تعاقدية التي تتوج مسيرة التعبئة وانخراط المزارعين عبر التنظيم المهني الحامل للمشروع.

وفي بعض الحالات وبشكل استثنائي، ومراعاة للقيود التقنية المرتبطة بالدورة الزراعية والاحوال الجوية الملائمة وأخذا بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي للمستفيدين في برنامج الدعامة الثانية المتواجدين في مناطق هشة لا تتوفر على تنظيمات مهنية وفي انتظار تكوين النسيج الجمعوي القادر على تعبئة وانخراط المزارعين وابرام اتفاقية الشراكة مع الدولة، يتم الشروع من طرف المديريات الإقليمية للفلاحة والمديريات الجهوية للفلاحة في تنفيذ بعض مكونات المشروع.

ينطبق هذه الحالة على مشروع غرس العنب في الحسيمة حيث أن أعضاء الجمعيات المعنية شاركوا في جميع مراحل المشروع ابتداء من التخطيط وتحديد المناطق المغروسة وأثناء الغرس. وقد تم توقيع اتفاقية هذا المشروع بعد تنظيم المستفيدين في تنظيم مهني.

أما في حالة مشروع تطوير النباتات الطبية والعطرية، فقد تم توقيع اتفاقيات مع التنظيمات المهنية قبل بدء الاشغال. ومع ذلك فإن هذه الاتفاقيات أعيدت صياغتها قصد الامتثال لمضامين دورية وزارة الفلاحة والصيد البحري الصادرة بتاريخ 23 فبراير 2012 (...).

خامسا. تنفيذ مشاريع وزارة الفلاحة والصيد البحري الممولة بواسطة الصندوق

قامت وزارة الفلاحة والصيد البحري بتنفيذ المشاريع الممولة بواسطة الصندوق عبر التمييز بين مرحلتين. الأولى تتعلق بالفترة ما قبل سنة 2008، حيث استعملت اعتمادات الصندوق للمساهمة في تمويل مشاريع التنمية القروية المتكاملة التي تم إعدادها وتنفيذها في إطار الدعم المقدم من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي (امتد تنفيذ البعض منها إلى ما بعد 2008). فيما همت المرحلة الثانية سنة 2008 وما بعدها، بحيث التزمت وزارة الفلاحة والصيد البحري بتنفيذ المشاريع الممولة بواسطة الصندوق في إطار برامج عمل سنوية.

1. المشاريع المدعمة من طرف المانحين

أ. مشروعي تنمية المناطق الجبلية بإقليم الرشيدية وبالأطلس المتوسط الشرقي

في إطار مشروعي تنمية المناطق الجبلية تم إعداد مخططات تنمية الدواوير بالنسبة للأطلس المتوسط (إقليم بولمان) ومخططات تنمية القصور (إقليم الراشدية) وخلصت هذه الأخيرة إلى حاجة هذه القصور لإنجاز ما طوله 60 كلم من المسالك إلا أن ما توفر من اعتمادات من صندوق التنمية القروية مكن من إنجاز ما طوله 35 كلم أي 58% مع العلم أن المشروع لم يرصد اعتمادات لها وفتح إمكانية إنجازها في إطار تمويلات أخرى.

كما أنه تم إنجاز 20 كلم من المسالك القروية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وبالتالي فإن مجموع ما تم إنجازه هو 55 كلم أي نسبة 92% مما تمت برمجته. ومكنت هذه المسالك من فك العزلة عن 15 قصر من أصل 16.

ومن بين الآثار الإيجابية نذكر على سبيل المثال ربح الوقت في التنقل وخفض كلفة التنقل بنسبة 50% وتعتبر مخططات تنمية الدواوير التي تم إعدادها بمثابة اتفاقيات شراكة مع الجماعات المعنية والتي أخذت على عاتقها الصيانة من أجل ديمومة استعمال هذه المسالك.

ب. مشروع تهيئة المناطق البورية

إن بنود اتفاقية التمويل الخاصة بمشروع التنمية القروية المندمج للمناطق البورية أكدت على تكليف السادة عمال العمالات والاقاليم بالإشراف على إنجاز أشغال البنيات التحتية وعهدت لوزارة الفلاحة والصيد البحري بإنجاز المكونات الفلاحية للمشروع.

ولقد أبانت التركيبة المالية للمشروع عن محدوديتها بما ان المكونات المبرمجة في إطار الميزانية العامة للدولة تم إنجازها غير أن المكونات المبرمجة في إطار صندوق التنمية القروية عرفت تأخيرا في إنجازها ولم تتم برمجة أي عملية قبل 2009/12/31 أي مع انتهاء مدة المشروع قبل التمديد. وبالتالي قامت الدولة بطلب تمديد للمشروع وحذف جزء من القرض والذي يهم بعض المكونات التي يستحيل إنجازها وذلك بمعية خبراء البنك الدولي المكلفين بمتابعة وتقييم المشروع.

وتعود أسباب تأخر إنجاز المكونات المدرجة في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق إلى عدة أسباب.

- أخذت صياغة برامج البنية التحتية الجماعية (PIC) اجال طويلة تناهز ثلاث سنوات اعتبارا للمشاورات مع الساكنة والموافقة محليا وإقليميا على هذه البرامج.
- طبيعة المكونات (المسالك القروية) والتي تتطلب إنجاز دراسات والموافقة عليها من طرف مصالح التجهيز على الصعيد المركزي.
- الإجراءات المسطرية لرصد الاعتمادات في إطار صندوق التنمية القروية.

وكلها عوامل ساهمت في هذا التأخر رغم هذه العوامل تم سنتي 2010 و2011 من إنجاز 54% من النفقات المستردة.

وبناء على الدروس المستخلصة من المشروع فإن المشاريع التي جاءت بعد ذلك لم تعد تشتغل بنفس التركيبة المالية.

وحثت الوزارة كذلك المصالح الخارجية بإلزامية تتبع مكونات المشروع المدرجة في إطار صندوق التنمية القروية مع مختلف العمالات المعنية مما مكن من الحصول على نتائج مرضية.

2. المشاريع الممولة بواسطة الميزانية العامة للدولة

أ. برنامج دعم تنمية الواحات وشجر الأركان

يجب التوضيح انه لم يتم رصد الاعتمادات المالية الخاصة بتنفيذ الاتفاقيات الثلاثة الموقعة بتاريخ 4 أكتوبر 2013 الا ابتداء من شهر سبتمبر 2014. كما أن مبلغ 179,32 مليون المعبئ من الصندوق يضم 40 مليون درهم رصدت للميزانية السنوية للوكالة والباقي رصد لإنجاز المشاريع المدرجة ضمن الاتفاقيات الثلاث السالفة الذكر.

لقد تم إبرام هاتين الاتفاقيتين (الاتفاقيتين لمدة سنة مع المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لورززات، بتاريخ 04 أكتوبر وفاتح نونبر لسنة 2013) من أجل مواكبة الدينامية التي بدأها برنامج تحدي الألفية من قبل والتي تخص تنمية وتثمين نخيل التمر. ولأن إتمام العمليات المدرجة في إطار هاتين الاتفاقيتين يبقى رهينا بعدة اجراءات وتدابير فإن بعضها استغرقت مزيدا من الوقت من أجل تنفيذها. ونذكر من بين تلك التدابير ما يلي:

- مواكبة وانخراط العنصر البشري (البعد اجتماعي) خاصة و أن عملية تسيير وحدات التبريد تم إسنادها إلى مجموعات ذات نفع اقتصادي مكونة من عدة تعاونيات فلاحية في بداية تجربتها.
- إنجاز وحدات التبريد عبارة عن مشاريع مبتكره جديدة تتطلب خبرات متعددة الاختصاصات (البعد تقني) وتستوجب تدخل فاعلين آخرين.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن كل العمليات المتعلقة بهاتين الاتفاقيتين قد تم إنجازها كليا، وقد عملت الوكالة على وضع نظام تتبع مع شركائها من أجل مواكبة هذه المشاريع، خاصة فيما يهم مرحلة ما بعد الإنجاز.

إن مبلغ الاعتمادات المرصودة 17.341.800 درهم تهم عمالة أكادير (13.154.040 درهم) ومشروعين في اقليم انزكان-آيت ملول (4.187.760 درهم).

فالنسبة لعمالة أكادير، تخص المشاريع الممولة ما يلي:

- تهيئة المسلك الذي يربط بين الطريقين الإقليميين 1000 و1001 عبر قرية "تمقتي" على طول 8,15 كيلومتر بميزانية تقدر ب 8.333.282 درهم؛
- تهيئة المسلك الذي يربط الطريق الوطنية رقم 1 ودوار "تغورزامت" على طول 9 كلم بميزانية تقدر ب 4.853.340 درهم؛

لقد تم إبرام الصفقة بالنسبة للمشروع الأول بغلاف مالي يقدر ب 10.008.085,40 درهم أي بزيادة 2 مليون درهم عن التكلفة المتوقعة وأعطيت انطلاقة الأشغال بتاريخ 02 فبراير 2015. ويعود التأخر في إنجاز الأشغال إلى:

- مرور المقطع الطرقي في مجال غابوي مما ترتب عنه مشاورات مع مصالح المياه والغابات والجماعة القروية والمستفيدين؛
- تقاطع هذا المسلك بالطريق الإقليمية رقم 1001 مما استدعى مراسلة المديرية الإقليمية للتجهيز التي أعطت موافقتها بتاريخ 31 دجنبر 2015. وبلغت نسبة تقدم الأشغال حاليا 80%.

نظرا لعدم توفر الاعتمادات للمشروع الثاني، لم يتم إطلاق طلب العروض الخاصة بالأشغال في انتظار التوصل باعتمادات جديدة تسمح بسد الخصاص.

أما فيما يخص مشاريع إقليم ازكان آيت ملول المتعلقة بالجماعة القروية أولاد دحو، تهم الاتفاقية الموقعة إنجاز أربعة مسالك في إطار ميزانية 2014:

- إنجاز مسلكين على حساب ميزانيتي الجماعة والمجلس الإقليمي بغلاف مالي يناهز 2.345.869 درهم (تهيئة الطريق الرابطة بين علي بن هدي وأولاد بن عبو على طول 1,85 كم وتهيئة المسلك الرابط بيت أيت أومغار والطريق الوطنية رقم 10 على طول 1,55 كم). وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجماعة لم تتمكن من تعبئة حصتها وأن المجلس الإقليمي قد قرر تحمل الكلفة الإجمالية للمشروعين.
- إنجاز مسلكين: مسلك يربط بين دوار سهابات ودوار بن هدي على طول 3,5 كم ومسلك يربط بين الطريق الوطنية رقم 10 ودوار سهابات على طول 1,6 كم على حساب ميزانية صندوق التنمية القروية بغلاف مالي يناهز 4.187.760 درهم. وهنا تجدر الاشارة إلى أن الأشغال توجد في طور الإنجاز بعد توصل المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة بالدراسات الضرورية من طرف الجماعة القروية أولاد دحو وذلك في شهر غشت 2015. وأعطي الأمر لإطلاق الأشغال بتاريخ 02 دجنبر 2015. واستكملت الأشغال بالمسلكين.

ب. المشاريع الممولة بواسطة الصندوق في إطار برنامج الدعامة الثانية للمخطط الأخضر

➢ استغلال محدود لمشاريع تثمين الصبار وزيت الأركان وزيت الزيتون

في إطار برامج مواكبة المجموعات المنتجة للمنتوجات المجالية لتأهيلها التي تقوم بها وكالة التنمية الفلاحية والمديريات الجهوية للفلاحة المعنية، استفادت مجموعة ذات النفع الاقتصادي "صبار ايت باعمران" من البرنامج الأول الذي شمل 50 مجموعة منتجة للمنتوجات المجالية تمثل كل جهات المملكة ، بحيث وبعد انجاز تشخيص تشاركي لمجموعة ذات النفع الاقتصادي "صبار ايت باعمران" خلال سنة 2013 في كل من مجال الحكامة ولانتاج والتثمين والتسويق والترويج، تم اعتماد مخطط عمل سنة 2014 يضم خريطة الطريق على المدى القريب والمتوسط والبعيد من أجل تحسين الوضعية الراهنة لهذه المجموعة في المجالات السالفة الذكر. ويهدف هذا المخطط إلى تثمين أزيد من 9500 طن من فاكهة الصبار وتحقيق 42 مليون درهم من المعاملات في أفق 2020.

فيما يخص تنمية تسويق المنتوجات المجالية، تجدر الاشارة إلى أن وكالة التنمية الفلاحية قامت بتسجيل مجموعة ذات النفع الاقتصادي "صبار ايت باعمران" لدى المراكز التجارية الكبرى والمتوسطة (مرجان) وذلك من أجل ولوج منتوجات هاته المجموعة إلى قنوات التوزيع المنتظمة وكذا الرفع من مبيعاتها، مما سيمكن المنتجين الصغار من تحسين دخلهم.

ومن أجل ضمان تعريف أفضل لصبار ايت باعمران، شاركت المجموعة في عدة لقاءات ومعارض وطنية ودولية كالمعرض الدولي للفلاحة بمكناس (نسخة 2013، 2014، 2015 و2016)، الاسبوع الأخضر ببرلين 2013، المعرض الدولي للفلاحة بباريس 2014، والمعرض الدولي للتغذية بأبو ظبي 2013 و2016.

وفي إطار تحسين سلسلة القيم للصبار كما هو مرتقب في مشروع "ولوج المنتوجات الغذائية والمجالية إلى الأسواق" (PAMPAT) تمت مواكبة المجموعات المنتجة للصبار بايت باعمران، من بينهم مجموعة ذات النفع الاقتصادي "صبار ايت باعمران" لهيكلة أحسن لسلسلة القيم. ولهذا الغرض تم عقد عدة اجتماعات مع المنتجين بهدف ايجاد تنسيق أفضل بين الأطراف المعنية من أجل تشغيل وحدة التثمين.

ورغم كل هذه المجهودات التي بدلت، تبين ان هذه المجموعة عاجزة عن القيام بالسير العادي لوحدة التثمين. الشيء الذي يطرح خيارات بديلة لتسييرها. حيث سيتم إطلاق طلب إبداء الاهتمام من أجل جلب مستثمرين خواص قادرين على تسيير الوحدة في أحسن الظروف.

أما فيما يخص وحدة "تافيوشت" لتثمين لزيت الأركان بتزنيت، فقد تم إبرام اتفاق بين التعاونية والجماعة من أجل ربط هذه الوحدة بشبكتي الماء والكهرباء من أجل البدء في تشغيلها في أقرب الأجال.

إن العمل بالنموذج التنظيمي المبتكر المبني حول المجموعات ذات النفع الاقتصادي للزيتون، الذي تم إرساؤه في إطار مشروع الأشجار المثمرة لبرنامج تحدي الألفية يستوجب، لتنزيله ميدانيا واقتصاديا واحتضانه التام من طرف المنتجين، بذل جهود مسترسلة للإقناع وكذا تأمين مواكبة تقنية ومالية على المدى المتوسط والبعيد.

فمن خلال فحص النتائج المحصل عليها حتى الآن من طرف هذه المجموعات والتقدم الملاحظ في أدائها عقب انطلاق العمل داخل وحدات تثمين الزيتون، وخاصة الثلاث وحدات المتواجدة بإقليم تاونات، يمكن الإدلاء بتكهنات إيجابية فيما يخص استمرارية أنشطتها المستقبلية كما تدل على ذلك الأشواط المهمة التي اجتازتها ولا سيما المؤشرات النوعية المشجعة المسجلة خلال فترات اشتغالها والتي يمكن تلخيص أهمها في النقط التالية:

- الاعتراف بعلامة الجودة الفلاحية " زيت الزيتون الألفية" والمصادقة على دفتر التحملات الخاص بها طبقا لمقتضيات القرار الوزاري رقم 1709.16 الصادر في 7 رمضان 1437(13 يونيو 2016) والذي تم نشره بالجردة الرسمية رقم 6526 بتاريخ 15 دجنبر 2016. هذه العلامة تحملها" الجمعية الوطنية للمجموعات ذات النفع الاقتصادي للزيتون" التي تكونت من طرف تنظيمات مهنية لمشروع الأشجار المثمرة لبرنامج تحدي الألفية.
- حصول الثلاث مجموعات المتواجدة بإقليم تاونات على التراخيص الصحية للممارسة السليمة داخل الوحدات.
- حصول مجموعتي وحدة غفساي وعين عائشة على شواهد التصدير من لدن EACCE.
- فوز مجموعة عين عائشة بالجائزة الثانية للمباراة الوطنية لجودة زيت الزيتون البكر الممتازة في طبعتها السابعة المنظمة برسم فعاليات المعرض الدولي للفلاحة بمكناس لسنة 2015.
- فيما يتعلق بالإنتاج برسم الموسم الفلاحي 2015-2016، فقد بلغت كميات الزيتون المحولة داخل الثلاث مجموعات المتواجدة بإقليم تاونات حوالي 3704 طن وإنتاج ما يعادل 144 طن من زيت الزيتون.
- على مستوى جودة المنتوج، سجلت الوحدات التابعة للمجموعات ذات النفع الاقتصادي نتائج جد إيجابية حيث بلغت نسبة الإنتاج من زيت الزيتون ذات معايير الجودة العالية حوالي 78 بالمائة مقابل 10 بالمائة فقط على الصعيد الوطني.

بالنسبة لمدى استغلال الوحدات، فقد بلغت في المعدل 34 بالمائة. أما كميات زيت الزيتون التي تم خزنها فقد ناهزت 275 1 طن.

فيما يخص وضعية الثلاث وحدات لمنطقة تاونات فجميعها اشتغل بشكل عادي بعد الاستلام المؤقت لكافة التجهيزات والذي تم بتاريخ 12 يناير 2014.

ويمكن تلخيص حجم الأنشطة التي باشرتها الوحدات المذكورة، حسب المواسم الفارطة كما يلي:

- خلال الموسم 2013-2014: الذي أسس لانطلاق العمل بالوحدات، فقد تراوحت الكميات المحولة بين 600 طن و600 1 طن لكل وحدة.
- فيما يتعلق بالموسم الفلاحي 2014-2015، الذي شهد انخفاضا ملحوظا في إنتاج الزيتون بلغت نسبته 40 بالمائة على مستوى منطقة تاونات مقارنة مع الموسم السابق، فلقد سجل نشاط الوحدات الثلاث تقلصا موازاة مع تدني المحصول، إذ تضاءلت الكميات المحولة لتتراوح ما بين 325 طن و454 طن لكل وحدة.
- أما بالنسبة للموسم الفلاحي 2015-2016، الذي عاد فيه الإنتاج إلى مستوياته العادية، فلقد ارتفع أداء الوحدات الثلاث لتتراوح الكميات المحولة ما بين 065 1طن و542 طن لكل وحدة مع نسبة استعمال تراوحت ما بين 24 بالمائة و46 بالمائة من الطاقة الإجمالية لكل وحدة.
- فيما يخص الموسم الحالي 2016-2017، الذي لم يتم بعد، فإن الإنجازات المنتظرة تبقى رهينة توافر الزيتون، علما أن التوقعات تشير إلى تسجيل انخفاض في إنتاج الزيتون هذا الموسم ولا سيما بالمناطق البورية الجبلية كمنطقة تاونات.

ويجب التذكير هنا إلى أن نسبة استخدام الطاقة الاستيعابية للوحدات منذ انطلاق العمل الفعلي بها تبقى جزئيا رهينة بالتباطء المسجل خلال الموسمين الفارطين في مد المجموعات ذات النفع الاقتصادي للزيتون بالتمويلات القبلية الضرورية لاقتناء المادة الأولية في التوقيت المناسب.

وفي هذا السياق، نشير إلى المشاورات التي أجرتها وزارة الفلاحة مع القرض الفلاحي للمغرب لتبسيط المساطير والشروط للاستفادة الآنية من التمويلات اللازمة لتحمل المصاريف المترتبة عن التزود بالمادة الأولية الضرورية والتشغيل المكثف للوحدات. هذا علاوة على وضع برنامج للمواكبة يروم تعزيز مهارات وقدرات المجموعات ذات النفع الاقتصادي للزيتون وخاصة في مجالي الحكامة والتسيير المعقلن لوحدات التثمين الموضوعة رهن اشارتهم، مما سيساعد على تحسين أدائها خلال المواسم المقبلة.

➢ ضعف تحسيس المنتجين

فيما يخص تحسيس وتكوين منتجي صبار ايت باعمران، تم تنظيم عدة ورشات تكوينية وتحسيسية لصالح ممثلي مجموعة ذات النفع الاقتصادي المسؤولة عن وحدة التثمين. وقد شملت هاته الورشات حتى المنتجين الصغار المنخرطين بهذه المجموعة والتي تهدف أساسا إلى تحسين حكامة مجموعة ذات النفع الاقتصادي وتحسيس الفلاحين الأعضاء من أجل الامتثال للمعايير الوطنية والدولية في انتاج وتسويق صبار ايت باعمران.

وفي إطار برنامج تأهيل المجموعات المنتجة، استفادت مجموعة ذات النفع الاقتصادي صبار ايت باعمران من المواكبة من أجل الاستجابة إلى متطلبات الأسواق فيما يخص انتظام عملية التزويد وجودة المنتوج وتعبئته وتغليفه عبر إنجاز تصاميم تعبئة جديدة وأدوات الاتصال لفائدة المجموعة وذلك لتحسين المكانة التجارية لصبار ايت باعمران وكذا إعداد منهجية للتتبع وتحسين المبيعات.

وفي إطار مشروع "ولوج المنتوجات الغذائية والمجالية إلى الأسواق" (PAMPAT) تم تنظيم عدة دورات تكوينية لصالح الفلاحين الأعضاء بمجموعة ذات النفع الاقتصادي "صبار ايت باعمران" والتي تركزت أساسا على تقوية قدراتهم في الممارسات الفلاحية الجيدة عن طريق التحسيس بالتقنيات الجديدة (كتقنية جمع المنتوج " سكوزولاتورا" وانشاء مجمعات المياه...) بهدف تحسين انتاجية الصبار والحفاظ على جودة الفاكهة. وفي هذا الإطار تم تصميم دليل للتقنيات الفلاحية الجيدة من أجل تعميمه بين المنتجين.

ورغم كل هذه المجهودات التي بدلت، تبين ان هذه المجموعة عاجزة عن القيام بالسير العادي لوحدة التثمين. الشيء الذي يطرح خيارات بديلة لتسييرها. حيث سيتم إطلاق طلب إبداء الاهتمام من أجل جلب مستثمرين خواص قادرين على تسيير الوحدة في أحسن الظروف.

وتجدر للإشارة، ان انتاج الصبار في هذه المحيط يقدر بنحو 000 480 طن، منها 000 10 طن فقط (سعة الوحدة) مخطط جمعها عبر اثنين من مراكز التجميع بينما الباقي يتم بيعه مباشرة من قبل المنتجين في الأسوق المحلية خصوصا بعد فتح المسالك القروية لفك العزلة على حقول الصبار المنجزة في إطار المشروع.

➢ عدم جاهزية مجموعات النفع الاقتصادي لتسيير الوحدات وتسويق المنتوجات

إن ما يعيق تشغيل وحدات التثمين ليس بغباب الرؤية، ولكن بالدرجة الأولى هي القدرة المالية والإدارية للمجموعات النفع الاقتصادي.

وفي هذا الصدد، فإن تسويق منتوج الصبار لديه امكانات قوية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير. وهذه الإمكانات لكل من الفاكهة الطازجة وللمشتقات (زيت، مربى، عصير، ومستحضرات التجميل والأعلاف الحيوانية، ....)

كما أن صبار آيت باعمران تم منحه منذ عام 2011 الرمز الجغرافي المحمي (IGP) لضمان الحماية القانونية لصنفي عيسى وموسى.

وفيما يتعلق بدراسات التسويق، فإن جهة سوس ماسة قد اجرت دراسة عام سنة 2007 شملت تسويق المنتوجات المجالية للجهة بما فيها سلسلة الصبار.

بالإضافة، وفي إطار المواكبة من أجل المواكبة للاستجابة إلى متطلبات الأسواق فيما يخص الجودة، التتبع، التعبئة والتغليف، انتظام عملية التزويد وتحسين المبيعات، استفادت مجموعة ذات النفع الاقتصادي "صبار ايت باعمران" من البرنامج الأول لتأهيل المجموعات المنتجة والذي أطلقته وكالة التنمية الفلاحية منذ سنة 2012.

وفي هذا الإطار تم انجاز تشخيص تشاركي مع المجموعة الذي يضم دراسة عامة وتحليل للإكراهات وللفرص المتاحة مما ساعد على التعرف على الخصائص الأساسية للوضعية الراهنة للمجموعة والنقائص التي شابتها قبل الشروع في بلورة مخطط الأعمال الذي يشمل عدة محاور (الإنتاج، التثمين، الحكامة، التسويق، الترويج والتسيير المالي) وذلك من اجل تحسين الوضعية الراهنة للمجموعة.

هذا المخطط يحدد الكميات المستهدفة وبرنامج عمل دقيق من حيث التوجهات لاستثمارات جديدة واعتماد برنامج حكامة جيدة ملائم للمجموعة وكذا تحسين ولوج منتوجاتهم إلى الأسواق وذلك من أجل ضمان دمج هذه المجموعة بالأسواق على الصعيد الوطني والدولي. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تنظيم ورشات تكوينية حول مختلف المحاور المدرجة في مخطط الإعمال وكذا إنجاز تصاميم التعبئة والتغليف جديدة وأدوات الاتصال لفائدة المجموعة.

بالنسبة لتسيير الوحدة ورغم كل هذه المجهودات التي بدلت، تبين ان هذه المجموعة عاجزة عن القيام بالسير العادي لوحدة التثمين. الشيء الذي يطرح خيارات بديلة لتسييرها. حيث سيتم إطلاق طلب إبداء الاهتمام من أجل جلب مستثمرين خواص قادرين على تسيير الوحدة في أحسن الظروف.

➢ نقص في الموارد المالية والبشرية المؤهلة

هناك جهود حثيثة تبدل إما عن طريق المصاحبة المسطرة من طرف برنامج تحدي الالفية او من طرف مصالح وزارة الفلاحة منها خاصة المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية من أجل تحسيس المستنفذين بأهمية تصنيع المنتوج عبر وحدات التثمين للرفع من مدخولهم.

كما قامت وزارة الفلاحة بعدة لقاءات مع القرض الفلاحي من أجل تسهيل تمويل هذه الجمعيات لضمان السيولة اللازمة لتغطية مصاريف التسيير (اقتناء المواد الأولية واداء الاجور ...).

وموازاة مع ذلك، قامت وزارة الفلاحة بعدة مبادرات من أجل البحث عن شركاء قصد تطوير هذه الوحدات إما مع مجمعين أو شركات مختصة في التسويق والتصدير.

➢ غياب عقود التسيير

نظرا لعجز مجموعة النفع الاقتصادي "صبار أيت باعمران" على تسيير الوحدة من خلال عدم توفير رأس المال العامل والقدرات الإدارية الكفئة، فإن عقدة تسيير لم تبرم بعد بين هذه المجموعة والمديرية الاقليمية للفلاحة.

في انتظار توقيع هذه العقد ولتفعيل وحدة التثمين، تم توقيع اتفاق سنة 2012 بين مجموعة النفع الاقتصادي "صبار أيت باعمران" والتعاونية "أدرار". هذا الاتفاق يحدد شروط التعاون بين الطرفين لضمان تفعيل الوحدة والتعبئة والتغليف وإنتاج وتسويق المنتجات الطازجة. من خلال هذه المبادرة، تم تصدير ثمرة الصبار الطازج للعديد من الأسواق الأوروبية وأسواق أخرى مثل كندا.

فيما يخص عقد تسيير المتعلق بمشروع زيت الاركان، فإنه لا زال ينتظر الانتهاء من اعداد دفتر التحملات بالتشاور مع بلدية تزنيت. ويرجع هذا التأخير لتغيير المجلس البلدي. بعد الموافقة والتوقيع على دفتر التحملات، سيتم توقيع عقد تسيير المتعلق بهذا المشروع.

➢ عدم تسوية الوضعية العقارية للمشاريع

يجب التذكير بان مشروع وحدة معالجة الحليب في تاونات يعتبر من أوائل المشاريع المنطلقة في إطار مخطط المغرب الأخضر. وفي إطار هذا المشروع، تم توقيع الاتفاقية بين المديرية الاقليمية للفلاحة واتحاد تعاونية الحليب "الوحدة" بتاريخ 12 يونيو 2012 تلتزم التعاونية بتوفير العقار اللازم لإنجاز المشروع. لكن، رغم المجهودات المبذولة من طرف هده الجمعية، لم تتمكن من توفير عقار يستجيب للمعايير التقنية المطلوبة مما كاد أن يؤدي إلى وقف للمشروع كاملا.

وفي هذا الصدد، ونظرا للدور الهام الذي يحظى به هذا المشروع في هيكلة قطاع الحليب في المنطقة والرفع من مدخول المنتجين، وفي إطار المقاربة التشاركية التي يتبناها مخطط المغرب الأخضر، تكلفت جماعة "مزراوة" باقتناء العقار اللازم لإنجاز المشروع.

خلافا لما جاء في الملاحظة، فإن تفويت العقار مشروع صبار ايت باعمران، تم بموجب عقد مبرم بين المديرية الاقليمية للفلاحة بتزنيت والمجلس البلدي لتزنيت (...).

ج. مشاريع الأغراس والأشجار المثمرة

➢ ملاحظات عامة

- **قصور على مستوى المشاركة الفعلية للمستفيدين**

في إطار المقاربة التشاركية المعتمدة لتنفيذ مشاريع الدعامة الثانية، فان اتفاقيات الشراكة الموقعة بين التنظيم المهني الحامل للمشروع والادارة تحدد حقوق والتزامات كل طرف.

على مستوى هذه الاتفاقيات، مساهمة التنظيمات المهنية تهم بالخصوص في توفير أراضي المستفيدين للزراعة وتعبئة العقار لإحداث وحدات التثمين كما يقوم التنظيم بالمساهمة في تحضير دفاتر التحملات والمشاركة في لجن فتح طلبات العروض فضلا عن تتبع إنجاز مختلف مكونات المشروع، كما يقوم بالمشاركة في لجن تسليم الأشغال من طرف المقاولات، الشيء الذي يمثل مشاركة هامة على المستوى العيني.

- **عدم ملائمة شروط أداء مستحقات المقاولين**

تحسنت شروط الدفع وهيكلة الأسعار مع مواصلة تنفيذ مشاريع مخطط المغرب الأخضر. حاليا، جميع صفقات غرس الأشجار تحتفظ ب 40% من التكلفة للري وأعمال الصيانة.

وفي هذا المجال، تم إصدار دورية من طرف وزارة فلاحة والصيد البحري في ابريل 2016 حول هيكلة الأسعار وشروط الأداء وانتهاء الصفقات، والتي حددت بنودها الشروط التي يجب مراعاتها في ملف طلبات العروض من قبل المديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، وذلك من أجل تحسين أداء الصفقات المتعلقة بغرس الأشجار.

➢ ملاحظات بخصوص مشاريع النباتات العطرية والطبية

- **ضعف المردودية الاقتصادية وتخلي بعض الفلاحين عن مشاريع النباتات العطرية والطبية**

إن زراعة النباتات العطرية والطبية لحديثة العهد بالنسبة للفلاح المغربي وخاصة لمنطقة المشروع. وقد ابانت التجارب بنفس المنطقة التي قام بها المعهد الوطني للنبتات العطرية والطبية على مدى نجاعة المردودية الاقتصادية له\ا النوع من المحاصيل. إلا ان هذا النشاط الفلاحي يبقى رهينا بالتقلبات المناخية، ولا يمكن أخذ نتائج الدراسة التي انجزت من طرف "المساعدة التقنية" كمعيار مرجعي. لأن مثل هذه الدراسات تستوجب عدة سنوات للوصول إلى خلاصة علمية. كما ان هده الدراسة لم تأخذ بعين الاعتبار تثمين المنتوج المبرمج في إطار المشروع.

وكمثال على ذلك، فقد بلغ أرقام المعاملات خلال 2016 بهذا المشروع ما يلي:

الصنف	أرقام المعاملات د/ه		
	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المعدل
مرددوش	8.000	30.000	14.000
نعناع	8.000	8.000	8.000
الكزبرة	22.857	70.000	38.000
توابل	2.500	2.500	3.000
اللويزة	10.000	114.286	53.000

وبما أن هذه الأصناف تعمر لعدة سنوات من جهة ولا تصل إلا المردودية المتوخاة إلى بعد عدة سنوات، فأن خلاصة هذه الدراسة المنجزة من طرف "المساعدة التقنية" لا يمكن اعتمادها كليا، غير أنها ادت الى بعض الاستنتاجات التي اعتمدتها المديرية الإقليمية للفلاحة من أجل تحسين كفاءة المشروع، وهي:

- فيما يتعلق باختيار الأصناف: تم استبدال بعض أصناف التي لها نسبة نجاح منخفضة (الزعفران والزعتر) بأصناف من قبل الأنواع التي تعرف إقبال من قبل المزارعين نظرا نسبة نجاحها العالية والربحية الجيدة (المردقوش، توابل...)

- فيما يتعلق بالمستفيدين: الانضمام إلى هذا المشروع مشروطا بالتوقيع على التزام فردي من أجل توفير الأراضي للزراعة والحفاظ على الأغراس بعد تسليمها بالصيانة (...).
- فيما يتعلق باختيار القطع الأرضية: يستند في المقام الأول على القرب من مصادر المياه الدائمة لضمان ري الزراعات.

وتجدر للإشارة، أن المستفيدين قد خضعوا لعدة دورات تكوينية وتأطير عن قرب خلال إنجاز المشروع. كما يعمل المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية على مواكبتهم بعد تسلمهم المشروع.

- **عدم القيام بتجارب مخبرية مسبقة لتحديد معايير اختيار الأصناف المغروسة**

عكس ما جاء في الملاحظة فإن برمجة اصناف من النباتات العطرية والطبية قد تم بطلب من طرف المستنفدين وبتنسيق تام مع المعهد الوطني للنبتات العطرية والطبية. كما اجريت تجارب في محيط الساهلة والتي أعطت نتائج مرضية (...).

- **التأخر في إنجاز وحدات تثمين النباتات العطرية والطبية**

كما جاء في التركيبة التمويلية للمشروع، يلتزم التنظيم المهني الحامل للمشروع بتوفير العقار اللازم لإقامة وحدات التثمين. وبما أن هذا التنظيم لم يف بالتزامه تظل اقامة وحدة التثمين رهينة بتوفير العقار كما صرحت به المديرية الإقليمية. فيما يخص وحدة التثمين بغفساي، فإن المجموعة ذات النفع الاقتصادي قد وفرت العقار فيما الدراسات التقنية في طور الإنجاز.

بالنسبة إلى الوحدة الثانية المرتقبة ببني وليد، فإن المجموعة ذات النفع الاقتصادي قد اقترحت عدة أماكن من أجل إنجازها وأن اللجنة الإقليمية تدرس الاقتراحات من اجل تحديد الموقع المناسب الذي تتوافر فيه المعايير المطلوبة.

- **نجاح محدود لمشروع زراعة الكروم**

قامت المديرية الجهوية بإنجاز مشروع زراعة الكروم في مدار كان يزرع بالعنب في السابق (صنف شبالة) وبطلب من المستفيدين. مما يدل على تأقلم هذه الزراعة بالمدار المخصص للمشروع. غير ان العنب يحتاج لعناية خاصة ويتطلب برنامج خاص لمعالجة الامراض والحشرات المرتبطة بالزراعة سواء كانت قريبة ام بعيدة من الواجهة البحرية.

فيما يخص مدار أتسولين: لقد تمت عملية الغرس وفق المعايير التقنية المتطلبة في اراض تم اختيارها من طرف الفلاحين أنفسهم حيت بلغت نسبة نجاح الغرس 82 في المائة وهي نسبة مرضية بالنسبة للأغراس البورية. غير ان حالة الاغراس قد تدهورت من بعد وذلك رغم المجهودات التي بذلت مما حدا بلجنة التتبع بعدم تسلم قطعة من الغرس مساحتها 20 هكتار.

اما فيما يخص مدار تافنسا: لقد تمت تسلم الأغراس بنسبة نجاح 100% كما هو منصوص عليها في دفتر التحملات. غير أن الزيارة تمت خلال شهر أكتوبر حيث من الصعب جدا ان نجزم بانه كان هناك تقصير في عمليات الصيانة خاصة معالجة الأمراض لان شجرة الكروم تكون في فترة الراحة البيولوجية وتفقد اوراقها وبالتالي يستعصي معرفة الاصابة بالأمراض.

فيما يتعلق بتتبع المردودية والانتاج فان المديرية الاقليمية للحسيمة ستقوم بعقد صفقة لتتبع نتائج جميع المشاريع المنطلقة والتي وصلت مرحلة الانتاج وذلك لتقييم النتائج بما فيها مشروع زراعة الكروم.